الحرية
alhurriyah.sy
وطـــن الكلمـة
24 صفحة
صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
السـبت 22 جمادى الآخـر 1447 هـ | 13 كانـون الأول 2025 م | العدد 16

حـل مجالس شـركات التأمين قـرار اسـتثنائي فـي زمـن التحديـات | 21

عـودة سـوريا للاجتماعات النفطيـة العربيـة.. تفتـح الأبواب للتعاون في مجال الطاقة | 10

سوريا بلا «قيصر» والآمـال معقـودة على ازدهار الاقتصاد وانطلاق التنمية | 2 - 3 - 4 - 5 - 6 - 7 - 8

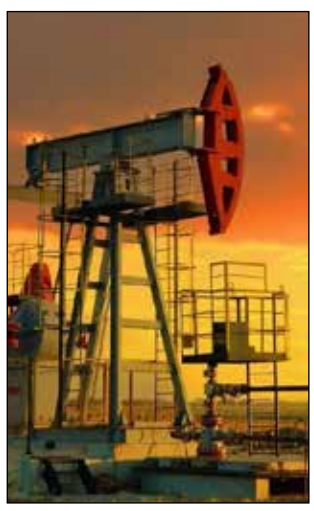

▪ اقتصاد | 10
هل يعيد النفط رسم مستقبل سوريا؟
أبعاد اقتصادية وسياسة للتعاون مع «شيفرون» الأميركية

▪ اقتصاد | 14
قاعدة بيانات لأملاك «السورية للتجارة» في حمص وتصفية حقوق المنتهية خدماتهم

▪ محليات | 15
تراجع في الطلب وارتفاع في الأسعار..
مـاذا يحـدث في أسـواق اللحـوم؟

الليرة أول المنتعشين.. سوريا بلا «قيصر» والآمال معقودة على ازدهار الاقتصاد وانطلاق التنمية

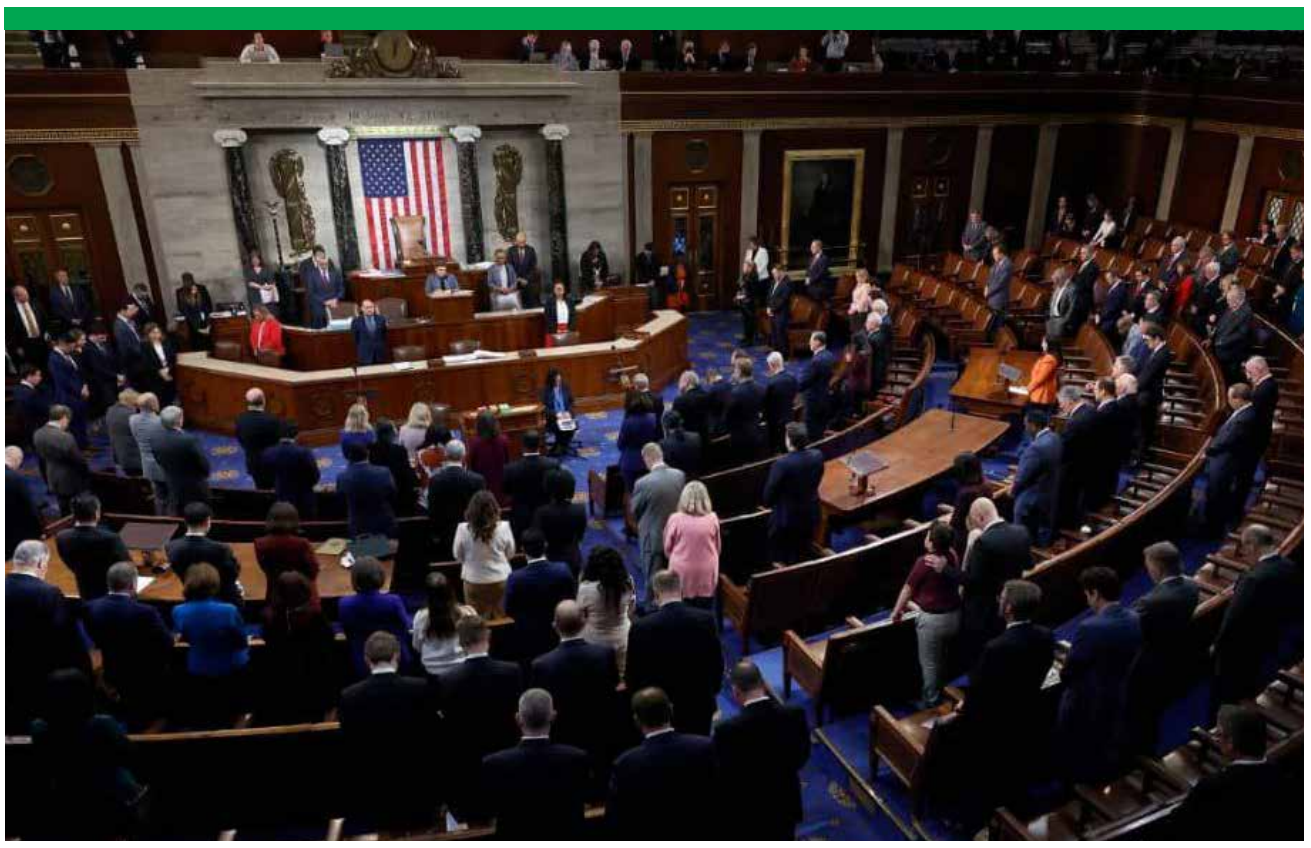

الحرية – باسم المحمد

يتنفس الاقتصاد السوري اليوم مع اقتراب الخطوات الأخيرة لرفع قانون قيصر الذي خنق الشعب السوري لسنوات طويلة، بعد الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة السورية منذ اليوم الأول للتحرير.

وكان مجلس النواب الأمريكي صوت أمس بالأغلبية لصالح إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا بموجب "قانون قيصر" الذي أقرّ في كانون الأول 2019 لمعاقبة النظام البائد على جرائم الحرب التي ارتكبها بحق الشعب السوري خلال سنوات الثورة، وجاء الإلغاء شاملاً ودون أي شروط، ضمن مادة مدرجة في قانون موازنة وزارة الدفاع الأمريكية لعام 2026، بعد جهود دبلوماسية مكثفة بذلتها الحكومة السورية، مدعومة بالجالية السورية والمنظمات السورية الأمريكية الفاعلة في واشنطن، إضافة إلى مساندة دول شقيقة وصديقة عملت لرفع هذه العقوبات التي أثقلت كاهل السوريين. ورغم أهمية هذا القرار في إزالة العراقيل أمام عجلة الإنتاج والتنمية، إلا أنه يمثل بداية الطريق لانتعاش الاقتصاد السوري، وقطف ثمار صبر الشعب السوري ونضاله.

تزيل أكبر العوائق

في ردود الأفعال الأولية بعد قرار الكونغرس، أكد وزير الاقتصاد والصناعة الدكتور نضال الشعار أن قرار إلغاء "قانون قيصر" يمثل خطوةً تاريخية تزيل أحد أكبر العوائق التي واجهت الاقتصاد السوري، وتفتح آفاقاً واسعة أمام عودة الاستثمارات والمساعدات لدعم جهود إعادة الإعمار.

وقال الشعار في تصريح نقلته وكالة سانا: إن إزالة هذا الحاجز ستسهم في تحسين الوضع الاقتصادي عبر توفير العملة الأجنبية وتعزيز القدرة على استيراد المواد الأساسية والآلات والتقنيات اللازمة لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة، والمساهمة في استقرار الأسعار في الأسواق المحلية.

وأوضح الشعار أن إلغاء القانون سيسهل عودة الشركات العربية والأجنبية للاستثمار في سوريا، ويدعم انتعاش القطاع المصرفي من خلال تيسير العلاقات المالية الدولية، ما ينعكس إيجاباً على فرص التمويل والتصدير، ويعزز قدرة المنتج السوري على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

وأكد الشعار أن الوزارة تعمل مع شركائها في الحكومة ومع غرف الصناعة والمجتمع المدني على وضع حزم سياسات وحوافز تشجيعية وقوانين تنظيمية تهدف إلى استثمار هذه الفرصة في تعزيز الإنتاج الوطني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الوزير الشعار إلى مساهمة الجهود الدبلوماسية والجالية السورية بالخارج في بلوغ هذا الإنجاز، مثمناً دور الشركاء الإقليميين والدوليين الذي مهّد لهذا القرار، ومشدداً على أهمية تكاتف القطاعين العام والخاص لاستثمار هذه اللحظة التاريخية لصالح إعادة بناء اقتصاد سوري قوي ومزدهر.

"الليرة" أول المستجيبين

شهد سعر صرف الليرة تحسناً ملحوظاً وسريعاً استجابة للقرار ، حيث تراجع سعر صرف الدولار في السوق الموازية من 12 ألف ليرة إلى حدود 11400 ليرة، خلال الساعات القليلة التي تلت قرار مجلس النواب الأمريكي.

وبذلك يلعب العامل النفسي دوراً كبيراً بعد إشاعة الأمل بين السوريين، الذين انطلقوا منذ اللحظات الأولى في مسيرات فرح وتأكيد على دعمهم لخطوات القيادة السورية الناجحة.

ماذا يعني اقتصاديًا إلغاء قانون قيصر؟

قانون قيصر كان يمنع: تدفّق الاستثمارات الأجنبية.

استيراد الكثير من المواد والمعدات مشاركة الشركات العالمية في مشاريع الطاقة والإعمار التعامل بالدولار مع مؤسسات الدولة إعادة إعمار البنى التحتية عبر شركات دولية. بالتالي، كان أكبر حاجز أمام إعادة الإعمار وأمام أي انتعاش اقتصادي حقيقي.

الآثار الاقتصادية المتوقعة بعد الإلغاء

1. تحسّن تدريجي في سعر صرف الليرة (لكن ليس سريعًا)، فعندما تُرفع القيود والعقوبات الثقيلة، تزداد التحويلات المالية الرسمية، ويدخل الدولار عبر الاستثمار والتجارة، كذلك ينخفض الاعتماد على السوق السوداء. لكن التحسّن محدود ما لم تُنفذ إصلاحات داخلية (محاربة الفساد – تقوية النظام المالي – إصلاح الضرائب).

2. انفراج في استيراد السلع والمواد، إذ إن إلغاء القانون يسهّل: استيراد المواد الخام للصناعة. إدخال قطع التبديل للمعامل، وصول المواد الطبية والدوائية، تشغيل شركات الشحن الدولية. هذه عوامل قد تؤدي إلى: انخفاض أسعار بعض السلع (خصوصًا المستوردة)، عودة الإنتاج الصناعي تدريجيًا، زيادة توفر المواد في الأسواق.

3. انطلاق مشاريع إعادة الإعمار سوريا تحتاج ما بين 250 – 400 مليار دولار لإعادة الإعمار، وهي أموال لم يكن يمكن أن تدخل سابقًا. ومع إلغاء القانون: يمكن لمعظم الدول الشقيقة والصديقة الدخول بمشاريع بناء، ويمكن إطلاق مشاريع سكنية وكهربائية ومياه وطرقات.

ازدهار قطاع المقاولات والإنشاءات. وهذا ما سينجم عنه: توفير فرص عمل واسعة، رفع دخل آلاف العمال والمهندسين، تحريك عشرات القطاعات المرتبطة بالبناء (الإسمنت، الحديد، النقل، التجارة...).

4. قطاع الطاقة قد يكون المستفيد الأكبر إمكانية استقدام شركات أجنبية لإصلاح محطات الكهرباء، إضافة إلى إمكانية الاستثمار في الغاز السوري،ودخول شركات لصيانة حقول النفط وخطوط النقل. وهذا ينعكس على الاقتصاد كله.

5. تحسن تدريجي في مستوى المعيشة إذا حدثت الاستثمارات المتوقعة ستنخفض معدلات البطالة،وتتحسن القدرة الشرائية نسبياً، وتتراجع الأسعار ببطء مع زيادة الإنتاج المحلي، كما ستتحسن الخدمات العامة (كهرباء، مياه، طرق). لكن هذا التحسّن يعتمد على: قدرة الدولة على ضبط الأسعار، والحد من الاحتكار، وتحسين الرواتب ولو تدريجيًا.

6. عودة الرساميل السورية من الخارج، فكثير من رجال الأعمال السوريين كانوا مترددين بسبب مخاطر العقوبات بعد الإلغاء يمكن أن تعود رؤوس الأموال للاستثمار في التجارة والعقارات والصناعة زيادة حركة الأسواق، كذلك إطلاق مشاريع جديدة.

7. تحسن البنية المصرفية والمالية لأن إلغاء القانون يسمح بـ: فتح قنوات تحويل آمنة. تعامل البنوك السورية مع البنوك العربية والآسيوية. دعم الليرة عبر احتياطيات نقدية أفضل لكن يبقى شرط مهم يتمثل بوجوب أن ترافق هذه الخطوة إصلاحات مالية ومصرفية جادة كي تكون فعّالة.

التحديات أمام المكاسب الاقتصادية

حتى مع رفع العقوبات، توجد عقبات قد تبطئ التعافي:

1. الفساد الإداري والمالي: أحد أكبر التحديات أمام أي استثمار أو خطة إعادة إعمار، وهنا تعمل أجهزة الرقابة على اجتثاث ثقافة الفساد التي كانت سائدة قبل التحرير، ووضع الأطر القانونية والتشريعية الملائمة لتجفيف بيئة الفساد.

2. ضعف البنى التحتية الحالية: يحتاج الاقتصاد لسنوات من العمل المكثّف للوصول إلى مستوى عملي، وقد استبقت الحكومة السورية هذا الحدث بجملة من الاتفاقيات الدولية في مجال البنى التحتية.

3. نقص التمويل الداخلي : الاقتصاد السوري استنزف أكثر من 12 سنة من الحرب.

مرحلة جديدة

رفع قانون قيصر قد لا يصنع معجزة اقتصادية مباشرة، لكنه يفتح الباب لمرحلة جديدة يمكن أن تنقل سوريا من اقتصاد شبه مشلول إلى اقتصاد يتحرك ببطء نحو التعافي.

النتائج الأكثر ترقبًا خلال أول 2–3 سنوات: تحسّن نسبي في سعر الصرف. انخفاض أسعار بعض السلع. تحسن واضح في الكهرباء والوقود. زيادة فرص العمل. انطلاق مشاريع إعمار واسعة. عودة الاستثمارات العربية والآسيوية. لكن نجاح هذا المسار يعتمد على: الشفافية. الإدارة الاقتصادية. فتح السوق وتشجيع المنافسة. استقرار مؤسسات الدولة.

سوريا بعد إلغاء قانون قيصر..

نحو مرحلة جديدة من التعافي الاقتصادي والاجتماعي

الحرية – نهلة أبو تك

انقلبت صفحة جديدة في التاريخ الاقتصادي والسياسي لسوريا، مع التصويت الأخير لمجلس النواب الأمريكي على إلغاء قانون قيصر، في خطوة اعتبرها خبراء الاقتصاد نقطة تحول تاريخية. فاليوم، باتت سوريا أمام فرص اقتصادية واجتماعية طال انتظارها بعد سنوات من العقوبات والقيود الدولية التي أعاقت كل أشكال الانفتاح والاستثمار.

تغيير في توجه الإدارة الأمريكية

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر أن ما حدث يعكس تحوّلاً استراتيجياً في نهج واشنطن تجاه سوريا، خاصة في ظل التحالفات الإقليمية الجديدة.

وقال اسمندر لـ"الحرية": فتح الباب أمام إلغاء قانون قيصر يعني استعادة سوريا لعلاقاتها الاقتصادية الدولية، وتمكينها من الانخراط تدريجياً في النظام المصرفي العالمي. وأضاف: سيتيح القرار استئناف تصدير النفط والغاز، واستيراد المعدات الصناعية، ورفع القيود التي كانت تحول دون تعامل الشركات العالمية مع السوق السوري.

كما سيمكّن المصرف المركزي من أداء مهامه في ضبط السياسة النقدية وتحسين تدفق التحويلات المالية، وهو ما يمثل أساس أي مرحلة تعافٍ اقتصادي مستدام.

آفاق إعادة الإعمار والاستثمار

مع هذه الخطوة، تلوح أمام سوريا فرص استثمارية كبيرة في قطاعات الطاقة والبنى التحتية، وهي القطاعات التي شهدت شللًا شبه كامل منذ سنوات الحرب.

ويشير اسمندر إلى أن القرار سيعيد تحريك تدفق السلع وخفض تكاليف الاستيراد، كما سيزيد من مرونة حركة الأموال، ما قد ينعكس على تحسن ملموس في المعيشة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

ويضيف اسمندر: لكن هذا التحسن لن يكون ممكنًا إلا إذا صاحبته إصلاحات داخلية شاملة، تشمل تحديث القوانين، تعزيز الشفافية، وتوفير بيئة أعمال مستقرة، لضمان استدامة أي انتعاش اقتصادي وتحقيق نتائج ملموسة للمواطنين.

مرحلة اجتماعية جديدة

مع اقتراب عام 2026، يترقب السوريون انعكاسات القرار على حياتهم اليومية، لا سيما فيما يتعلق بالأسعار وفرص العمل واستقرار الخدمات العامة.

ويقول مراقبون إن إلغاء القانون لا يمثل مجرد خطوة سياسية، بل بداية مرحلة اقتصادية جديدة تعيد ترتيب الأولويات، وتفتح الباب أمام مشاريع إعادة إعمار واسعة تعكس الطموح في إعادة الحياة إلى المدن السورية.

وفي الشارع السوري، تجسدت هذه الآمال في احتفالات شعبية في عدد من المدن، تعكس ترقب المواطنين لفصل جديد من حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، رغم الحذر المتبادل بين التفاؤل والواقعية. فنجاح المرحلة المقبلة يعتمد على قدرة الدولة على إدارة الانفتاح الاقتصادي بفعالية وتحويله إلى واقع ملموس في حياة المواطنين اليومية.

سوريا في 2026 آمال وتحديات

يمثل عام 2026 محطة حساسة في تاريخ سوريا الحديث. فهو ليس مجرد عام يحمل وعوداً اقتصادية، بل اختبار حقيقي لقدرة الدولة على استثمار الفرص الجديدة، استعادة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق تحسين ملموس في حياة المواطنين.

ويشير اسمندر إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تحولات في التجارة الدولية، حركة الاستثمارات الأجنبية، وتطوير البنى التحتية الأساسية مثل الكهرباء والمياه والطرق، وهو ما سيؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات وفرص العمل تدريجيًا. ويعتبر دمج سوريا في النظام المصرفي العالمي خطوة محورية، تمكّن المصرف المركزي من ضبط السياسة النقدية، وتثبيت سعر الصرف، وتعزيز الثقة في السوق السورية على المستويين المحلي والدولي.

ورغم التفاؤل، يؤكد الخبراء أن نجاح الانفتاح يتطلب مواكبة الإجراءات الدولية بتغييرات داخلية، تشمل إصلاح التشريعات الاقتصادية، مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في التعاملات المالية والاستثمارية، لضمان استدامة النتائج وتحقيق تحسن ملموس في حياة المواطنين.

في نهاية المطاف، تفتح خطوة إلغاء قانون قيصر أمام سوريا فصلًا جديدًا من الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي، فصل يضع أمام الدولة والمواطنين فرصاً حقيقية لإعادة البناء والازدهار، بعد سنوات طويلة من الصعوبات والتحديات.

إلغاء قانون قيصر

مؤشر على بدء دخول سوريا إلى «النادي الدولي»

الحرية – مها يوسف

يشكل قرار رفع أو إنهاء العمل بقانون قيصر محطة سياسية واقتصادية فارقة في مسار الملف السوري، إذ يعيد فتح نقاش واسع حول مستقبل سوريا وعلاقاتها الخارجية ومسار إعادة الإعمار، وفي هذا السياق نستطلع تحليل الخبراء السياسيين حول طبيعة التحولات المقبلة وانعكاساتها على الدولة السورية في المرحلة المقبلة.

مدير مكتب المجلس السوري- الأمريكي في سوريا عبد الكريم العمر، أكد أن رفع العمل بقانون قيصر أو إنهاء مفاعيله يضع سوريا أمام مرحلة مفصلية قد لا تقل أهمية عن مرحلة إسقاط النظام، مشيراً إلى أن البلاد كانت مكبلة بالعقوبات منذ حكم حافظ الأسد في عام 1979. وأوضح أن سوريا خضعت لسلسلة طويلة من العقوبات، وتم إنهاء العديد منها بقرار من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وصولاً إلى قرار الكونغرس الأميركي الأخير بإلغاء العمل بقانون قيصر.

ويرى العمر أن هذه الخطوة تشكل مؤشراً إلى بدء دخول سوريا تدريجياً إلى "النادي الدولي" بعد سنوات طويلة من العزلة، وليس إلى الإطار الإقليمي فقط ، ويُتوقع أن تشهد المرحلة القادمة فتح سفارات جديدة وإعادة تفعيل العلاقات السياسية والدبلوماسية مع دول عديدة كانت تتحفظ في السابق بسبب القيود التي يفرضها قانون قيصر، أو تحسب حسابه في تعاملاتها.

وأضاف العمر: الانعكاسات الاقتصادية والتجارية ستكون ذات أهمية بالغة، إذ من المحتمل أن تشهد سوريا في الأيام المقبلة دخول عدد من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال والدول الراغبة في المشاركة بعملية إعادة البناء والنهضة الاقتصادية. ويرى أن هذا الانفتاح سيشكّل فرصة لإعادة تدوير عجلة الاقتصاد السوري وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار، في ظل حاجة البلاد إلى جهود كبيرة لإصلاح ما دمرته العقود السابقة ، والحرب التي ألحقت أذى بالغاً بالبنية التحتية وقطاعات التعليم والسياحة والطرق والخدمات.

وأوضح العمر أن النظام السابق ترك وراءه إرثاً ثقيلاً، ليس على مستوى تفتيت المجتمع فحسب، بل على صعيد حجم الدمار الشامل الذي حوّل سوريا إلى ما يشبه الهيكل العظمي. وعليه، فإن إعادة البناء تحتاج إلى تكاتف السوريين والعمل جنباً إلى جنب مع القيادة السورية لتأسيس مرحلة جديدة من الإعمار والنهوض الوطني.

وأشار العمر إلى أهمية الدعم العربي والموقف الدولي المتطور تجاه سوريا في هذه المرحلة .

وختم بالقول: إن رفع العمل بقانون قيصر يفتح سقفاً واسعاً من التوقعات، إذ سيشهد العالم انفتاحاً متبادلاً مع سوريا، فيما تتطلع الدول لأن يكون لها دور فاعل في مستقبلها.

شراكات دولية وبيئة جاذبة.. سوريا الجديدة تفتح أبوابها للاستثمار الواسع بعد إلغاء «قيصر»

الحرية – سامي عيسى

تشهد سوريا اليـوم، نقلة نوعية بقرار الكونغرس الأمريكي إلغاء قانون قيصر، حيث يمثل هذا القرار أكثر من رفع لعقوبات اقتصادية، فهو مفتاح التحول الذي يسمح لمصرف سوريا المركزي باستعادة أدواته، ويقدم الضمانات اللازمة لتدفق الاستثمارات الدولية الضخمة، ويحمي مسار التجارة والتعافي الاقتصادي من الصدمات المفاجئة، وفق رأي الخبير الاقتصادي جمال شعيب الذي أكد أن النجاح المستقبلي لسورية مرهون الآن بقدرة السياسات المحلية على توظيف هذه الفرصة لبناء اقتصاد منتج ومستقر..

وأضاف شعيب: قرار الإلغاء يحمل الكثير من الإيجابيات، منها استعادة السيادة النقدية، والاندماج في النظام المالي العالمي، وفتح الباب أمام الاستثمارات والتمويل الخارجي، والمساهمة في إعـادة الإعمار وإحياء حركة التجارة الدولية والسلع وغير ذلك من نتائج إيجابية..

والأهم مرحلة تحول تاريخية ترتكز على إعادة البناء والتنمية الاقتصادية، وقد تحولت البلاد من بيئة كانت توصف بمرحلة القلق والخوف إلى دولة تسعى لخلق مناخ مستقر وآمن للمستثمرين والمواطنين على حدّ سواء.

مؤكداً أن الحكومة السورية، تضع في إطار رؤية إستراتيجية شاملة، جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في صلب أولوياتها، باعتباره الركيزة الأساسية لإعادة إعمار ما تم تدميره وبناء اقتصاد حديث قائم على الابتكار والتنافسية، وقد انعكس هذا التوجه من خلال حركة دبلوماسية واقتصادية نشطة، تجسدت بتوقيع عشرات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع دول وشركات عالمية رائـدة، ما يعيد رسم خريطة الشراكات الدولية لسوريا ويؤسس لعهد اقتصادي جديد، واليوم إزالة قانون قيصر تفتح الباب على مصراعيه لتحقيق ذلك..

التحول في بيئة الأعمال الجديدة

ولاستكمال ذلك فقد عملت الحكومة السورية على إرساء أسس قانونية ومؤسسية متينة لخلق بيئة استثمارية جاذبة. وشمل ذلك إلغاء العديد من القرارات المقيدة لحركة الاستثمار التي كانت سائدة في عهد النظام السابق، والعمل على صياغة قانون استثمار جديد وإنشاء صناديق استثمارية متخصصة، وتهدف هذه السياسات إلى تسهيل الإجراءات وتأمين المتطلبات الأساسية للمستثمر، كتوفير البنى التحتية من طرق وكهرباء في المناطق الصناعية، وضمان مناخ آمن ومستقر.

وأوضح شعيب أن هذه الجهود بدأت تؤتي ثمارها على أرض الواقع، حيث تشير التقارير إلى تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية. فبعد سنوات من الانكماش، من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً إيجابياً في عام 2025. كما شهدت الليرة السورية استقراراً نسبياً وتحسناً في سعر صرفها، بينما انخفض معدل الفقر بشكل ملحوظ..

شراكات دولية واتفاقيات إستراتيجية

شكلت الاتفاقيات الدولية محوراً رئيسياً في فتح آفاق الاستثمار في سوريا الجديدة. فقد وقعت البلاد نحو خمسين اتفاقية ومذكرة تفاهم مع دول ومنظمات إقليمية ودولية خلال عام 2025 وحده، غطت قطاعات حيوية متنوعة.

في قطاع الطاقة والنقل: تم توقيع اتفاقيات ضخمة مثل مذكرة التفاهم الإستراتيجية مع المملكة العربية السعودية في مجـالات الكهرباء والطاقة المتجددة والبتروكيماويات. كما جرى التعاون مع قطر في مشاريع توليد الكهرباء بقيمة 7 مليارات دولار، وتوقيع اتفاقية مع شركة "CMA CGM" الفرنسية لإدارة وتشغيل محطة الحاويات في ميناء اللاذقية.

في البنى التحتية: شملت المشاريع الكبرى اتفاقية بقيمة 800 مليون دولار مع "موانئ دبي العالمية" لاستثمار وتوسعة ميناء طرطوس. وكذلك اتفاقيات لإعادة تأهيل عشرات الجسور المتضررة مع شركة فرنسية، ومشاريع لبناء مطار جديد في دمشق ومشروع مترو الأنفاق.

شراكات متعددة القطاعات:

في حدث بارز، شهدت العاصمة دمشق في آب 2025 توقيع 12 مذكرة تفاهم استثمارية مع شركات دولية بقيمة إجمالية تصل إلى 14 مليار دولار، لتغطي مشاريع في عدة محافظات.

قطاعات واعدة ومشاريع محورية

تتركز جهود جذب الاستثمار على قطاعات إستراتيجية تعدّ حجر الـزاوية في عملية إعـادة الإعمار والنهوض الاقتصادي.

قطاع الطاقة: يحظى باهتمام كبير، حيث تستهدف الاتفاقيات الموقعة مع شركات مثل "كونوكو فيليبس" الأمريكية و"نوفاتيرا" البريطانية تطوير الحقول الغازية القائمة واستكشاف حقول جديدة، ما يعزز أمن الطاقة ويزيد الإنتاج المحلي.

القطاع الزراعي: وهـو من أوائـل القطاعات التي شهدت دفعة قوية لتحقيق الأمن الغذائي. حيث زادت المساحة المزروعة بشكل كبير، وعـاد إنتاج محاصيل إستراتيجية مثل القطن والقمح إلى مستويات مقبولة. وتخطط الحكومة لاستثمار أكثر من 500 مليون دولار في مشاريع الري الحديث.

السياحة والخدمات: يشهد القطاع السياحي إقـبـالاً على الاستثمار، كما يتجلى في اتفاقية إعـادة تأهيل وتطوير عدد من المنشآت السياحية ومنها فندق "البوابات السبع" (الشيراتون سابقاً) في دمشق، مع شركة سعودية متخصصة.

إلغـاء قانـون قيصر يقلل كلـف الشحن ويلغي وسـاطة الموانئ المجاورة

الحرية – ميمونة العلي

أثلج قرار إلغاء عقوبات قانون قيصر من قبل الكونغرس الأمريكي قلوب وجيوب السوريين، وكشف رئيس مجلس إدارة الشركة السورية للموارد الطبيعية الصناعي المهندس مهران نفوري في تصريح لـ" الحرية" أن أثر إلغاء العقوبات كبير ومباشر على الصناعيين حيث يقلل من مخاطر الاستيراد لاسيما خطوط الإنتاج والمواد الأولية وتقليل الكلف الزائدة .

مضيفاً: كنا نلجأ لشركات وسيطة سواء في لبنان أو الأردن أو الإمارات وغيرها لاستيراد البضائع ،لأن الشركات في الخارج لا تستطيع التصدير إلى سوريا مباشرة بسبب الحظر، إذ يُغرّم قانون قيصر الصناعيين بغرامات زائدة وبالتالي تضاف على فاتورة المستهلك، وتتراوح الكلف الزائدة التي يتكبدها الصناعي بين 10% حتى 30% إذا كانت البضاعة ممنوعة من دخول سوريا بشكل نهائي.

عـدا عن كلف الشحن الـزائـدة فكثير من الصناعيين لديهم مشكلة في الشحن، كون 90% من الشركات لا تستطيع الشحن إلى سوريا نتيجة قانون قيصر، فيتم اللجوء إلى موانئ وسيطة كميناء العقبة أو بيروت ثم يتم إدخال البضائع ترانزيت، بدلاً من أن يكون الشحن من ميناء المصنّع إلى ميناء طرطوس واللاذقية مباشرةً.

طبعا هذا يربك التجارة ويسبب زيادة كلف النقل وزيادة فترة التوريد بسبب العقوبات، ما يشكل ضغطاً كبيراً على رأس مال الصناعي السوري ويضطره للدَّين أو للقروض لتغطية فترة الوقت الطويل لوصول المستوردات إلى سورياز

أما الآن والحمد للّه بعد إلغاء قيصر ستصل المواد الأولية من الموانئ المصدّرة مباشرة إلى موانئ سورية وبكلف منخفضة، فقد كانت عملية الاستيراد تستهلك وقتاً بين 40-60 يوماً للوصول من الموانئ الصينية وبعد إلغاء قيصر سيتقلص الزمن إلى 25-30 يوماً مثل زمن الوصول إلى موانئ الجوار تقريباً، وبالتالي ستنخفض أجور الشحن إلى طرطوس واللاذقية نتيجة انخفاض قيمة التأمين بعد رفع قانون قيصر.

خاتماً حديثه: مبارك لنا جميعاً وإلى مزيد من الإنجازات لسوريا الحرة من دون قيصر.

منعكسات إيجابية لإلغاء قانون قيصر بشكل نهائي على الاقتصاد السوري

الحرية – آلاء هشام عقدة

أعلن رفع قانون قيصر بشكل نهائي بعد أن أقر مجلس النـواب الأميركي النسخة النهائية من مشـروع قانون التفويض الدفاعي الوطني للعام المالي 2026، متضمناً مادة تنص على الإلغاء الكامل وغير المشروط لقانون قيصر.

الدكتور ذو الفقار عبود أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية بين لـ"الحرية" أنه من المقرر أن يتم التصويت على مشروع قانون إلغاء قيصر في مجلس الشيوخ الأميركي بعد تعديل بعض البنود، ثم يرفع مشروع القانون إلى مكتب الرئيس دونالد ترامب لتوقيعه، حيث يدخل الإلغاء حيز التنفيذ فور المصادقة الرسمية.

وأضاف الدكتور ذو الفقار: سيبدأ تفعيل القانون في بداية شهر كانون الثاني من العام القادم 2026، وبالتالي تكون إدارة ترامب قد ألغت العقوبات الأميركية على سوريا كافةً بعد أن سبق وألغت العقوبات الأخرى.

وأشار ذو الفقار إلى أن إلغاء قانون قيصر بشكل نهائي جـاء ثمرة جهود كبيرة ومستمرة للحكومة السورية الجديدة، والتي تم دعمها بشكل كبير من دول عربية في مقدمتها المملكة العربية السعودية وقطر.

مرحلة ما بعد قيصر

ونوه ذو الفقار بأنه بعد إلغاء قانون قيصر، تبدأ مهمة الحكومة السورية لتهيئة الأجواء المناسبة لمرحلة ما بعد إلغاء القانون، ولاسيما لجهة استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية من خلال اتخاذ قرارات اقتصادية تؤدي لإطلاق عملية الإنتاج والبناء وتحقيق الاستقرار، فإلغاء القانون هو المرحلة الأولى للانطلاق نحو بناء المستقبل السوري، والمرحلة الثانية ستكون على عاتق الحكومة السورية التي عليها أن تعيد بناء الاقتصاد الوطني على قاعدة استثمار الإمكانات المتاحة والموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المؤهلة والمدربة.

تداعيات مباشرة وإيجابية لإلغاء قيصر

وفـي تحليله للـتـوقـعـات، وحـسـب الـمـؤشـرات الاقتصادية، قـال ذو الفقار إنـه خـلال الأشهر الستة المقبلة سيتم تفعيل الكثير من الاتفاقات الاقتصادية التي وقعتها جهات حكومية سورية مع مؤسسات أجنبية وعربية ترغب في الاستثمار في الاقتصاد السوري، ويشكّل إلغاء قانون قيصر فرصة لمباشرة هذه العقود بشكل فوري.

وعلى المدى البعيد، فإن إلغاء القانون سوف تكون له تداعيات مباشرة وإيجابية سوف تتمثل في انطلاق عمليات إعـادة الإعمار، وعـودة اللاجئين السوريين من الخارج، وإعادة بناء القطاع الصحي والتعليمي والتحسن الاقتصادي بشكل عام وهذا ما سوف تكون له تداعيات مباشرة على تحسن الأوضـاع الأمنية والمعيشية في سوريا.

ومن جهة ثانية، لا بدّ أن تتكامل جهود الحكومة مع جهود المغتربين السوريين في المهجر من أجـل دعم عملية إعـادة البناء في القطاعات الاقتصادية السورية، وإقامة مشاريع مشتركة بين الجالية السورية في المهجر والسوريين بالداخل، وإطلاق حملات لتعريف المستثمرين الأجانب بالاقتصاد السوري وإمكاناته، وترغيب المستثمرين بإقامة مشاريع اقتصادية معاصرة تعتمد على الإبـداع والابتكار والقيم المضافة وبما يعيد الاقتصاد السردي إلى مكانته العربية والدولية.

إلغاء العقوبات سيؤدي الى دخول الاستثمارات و تراجع المضاربات وزيادة تحويلات السوريين

الحرية – رفاه نيوف

ينظر السوريون إلى إلغاء العقوبات الأمـيـركـيـة عـلـى سـوريـا "قانون قيصر "بإيجابية مطلقة، وأنـهـا تعتبر خطوة تاريخية انتظروها طويلاً، لما لها من آثار كبيرة على الحياة والاقـتـصـاد السوري وإعادة الإعمار وعودة عجلة الإنتاج.

ويؤكد الخبير الاقتصادي و الاستشاري الدكتور عبد الرحمن تيشوري لـ "الحرية" أن قـانـون قيصر، الـذي فرضته أمريكا على النظام السابق، كان له الأثر السلبي على حياة المواطن الـسـوري، واليوم إن رفـع العقوبات المتعلقة بهذا القانون سيكون لها آثار كبيرة جـداً، وستنعكس على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية وعلى سعر صـرف الـدولار مقابل الليرة السورية والبيئة الاستثمارية.

ويرى تيشوري أن رفع العقوبات لا يعني تحسناً سريعاً لجميع المؤشرات، ولكن الأثـر الإيجابي والمباشر سيلحظ مباشرة وهو مرتبط بعدة ملفات.

أولـهـا على صعيد تـحـرك رؤوس الأمـوال المحلية الإقليمية والدولية، وعـودة القنوات الاستثمارية، حيث منذ بداية الحرب كانت سوريا خارج نطاق الاستثمار الإقليمي والدولي، وكانت الاسـتـثـمـارات مـقـرونـة ببعض الأسـمـاء المعروفة المرتبطة بالنظام السابق، وتـشـوبـهـا الكثير مـن حـالات الفساد والتشوهات.

والـيـوم رفـع العقوبات سـوف يمهد الطريق لدخول شركات سورية وعربية أوروبية وامريكية وخاصة في قطاعات البناء والطاقة والخدمات التي تدمرت بشكل كبير خـلال الحرب، وهـذا التطور مهم جداً، لأن رؤوس الأموال ستبحث عن فرص عالية العائد والربح، وبالتالي توجهها السوق السورية لاصطياد الفرص.

أمـا عـلـى صعيد الـقـطـاع الـتـجـاري والاستيراد والتصدير والأسعار فيرى تيشوري انـه سنلحظ انخفاضاً فـي الأسـعـار، لأن القيود سوف ترفع عن التحويلات المالية والاستيراد وبالتالي سهولة وصول المواد الأولية لسوريا ومـواد الإنـتـاج، والحد من موجات التضخم والتي وصلت سابقا إلى أرقام مرعبة. وستتراجع المضاربات بالسوق الموازية وتزيد التدفقات المالية القادمة من الخارج ومنها تحويلات السوريين، وإذا كانت قيمة التحويلات منذ عام بلغت 4 مليارات دولار يتوقع تيشوري أن تصل في عام 2026 لأكثر من 50 مليار دولار.

ويشير تيشوري إلى أن انطلاق مشاريع إعادة الإعمار والاتفاقيات التي تم توقيعها خلال الخمسة أشهر الماضية، والتي تحتاج كما يعرف الجميع لاستثمارات ضخمة قد تصل إلى 300 مليار دولار، من المنتظر أن تتحرك الرساميل الكبيرة في مواضيع الطرق والطاقة والاتصالات واستثمار النفط والغاز، وتصبح هذه الاتفاقيات حقيقة على أرض الواقع، ما سيخلق فرص عمل كبيرة جداً للسوريين، وسيؤدي إلى عودة تدريجية لبعض الكوادر وراس المال البشري السوري، ويؤكد تيشوري تفائله بهذا القرار الذي سيعطي كما يقول مفاعيله الكبيرة في الدورة الاقتصادية الجديدة.

ولفت تيشوري إلى أنه يجب أن نتقن الـتـصـرف وكـيـف تتعامل المؤسسات والحكومة السورية مع هذا التحول الهام والكبير بطريقة إيجابية وسياسات جديدة.

وختم تيشوري بشكل عـام إن هذا القرار يوازي في نتائجه وفرحته موضوع سقوط النظام البائد في 8 من كانون الأول 2024، وهو نقطة تحول كبيرة جداً على سوريا والسوريين وتأثيراته ستظهر خـلال الأشـهـر الـقـادمـة، ولكن لا بـد من عمل واسع وقرار سياسي كبير.. وحكومة وحـدة وطنية وزج الكفاءات في مواقع العمل، والاهتمام بالخبرات الوطنية، وذلك للاستفادة من مفاعيل رفع العقوبات.

ينهي العزلة ويفتح قنوات جديدة لإعادة الإعمار.. تفاؤل اقتصادي بقرار إلغاء «قيصر»

الحرية – رحاب الإبراهيم

وأخيراً، أعلن بشكل نهائي عبر تصويت الكونغرس الأميركي على إلغاء العقوبات على الشعب السوري، ما ينعكس إيجاباً على النهوض بالاقتصاد المحلي وتخليصه من القيود التي كانت تكبله، وهذا بدوره سيكون له كبير الأثر في تحسين الواقع المعيشي تدريجياً على أن يواكب هذه الخطوة الهامة إصلاح اقتصادي وإداري تشمل كل المؤسسات العامة والخاصة بعد ما أصابها من ترهل وفساد.

"الحرية" تواصلت مع أهل الخبرة لمعرفة تأثير إلغاء العقوبات الأميركية على الاقتصاد السوري والمواطنين المنهكين عموماً، حيث أكد الباحث الاقتصادي د.فاخر القربي أن قرار إلغاء قانون قيصر يشكل انطلاقة مرحلة جديدة تسهم في تحقيق تطورات مهمة ومفصلية في حياة السوريين، إذ تشكل هذه الخطوة رسم خارطة مشرقة في الحياة الاقتصادية وتحمل أبعاداً في الجوانب الاجتماعية والأمنية، ويسهم بالتعافي الاقتصادي، فالتهالك الاقتصادي الذي عشناه ونعيشه كان من أهم الأسباب التي غذت انعدام الأمن وتآكل الخدمات الأساسية وأدت إلى تراجع حصة الفرد غذائياً وصحياً وخدمياً.

بوابة جديدة للنهوض

وبين د.القربي أن هذا القرار يولد الأمل بالنهوض من تحت أنقاض الحرب ويعطي إيذاناً ببدء إعادة البناء الاقتصادي للدول في سوريا، كما يعتبر بوابة جديدة أمام ولادة العلاقات الاستراتيجية بين واشنطن ودمشق ويضع الأخيرة أمام تقدم حيوي في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويمنح سورية فرصة لكسر عزلتها الاقتصادية التي عانت منها خلال سنوات الحرب، كما يعتبر نافذة الحياة الجديدة لليرة السورية التي تدهورت كثيراً في المرحلة الأخيرة، ويعطي متنفساً جديداً نتيجة تدفق الاستثمارات الخارجية وتحويلات العملة الصعبة، فالقطاع المصرفي سيكون من أول المستفيدين عبر عودة نشاط التحويلات المالية ودعم الاقتصاد المحلي ويسهم بعودة ملايين المغتربين السوريين، ما يعزز احتياطات المصرف المركزي ودعم قيمة الليرة، كذلك فإن قطاع الاستثمار سيشهد تطوراً ملموساً مع عودة المستثمرين الأجانب والسوريين المغتربين وإسهامات الدول الإقليمية.

تدفق أموال

وشدد الخبير الاقتصادي على أنه مع إلغاء العقوبات الأميركية سوف يكون هناك تدفق أموال ضخمة على الاستثمار والإعمار خاصة أن تكلفة إعادة بناء سوريا تتجاوز قيمة ١٥٠ مليار دولار، ما سيعطي الاقتصاد السوري فسحة التوسع والدخول للأسواق العالمية والبدء في تطوير القطاعات الرئيسية خاصة النفط والطاقة والبنية التحتية.

وأبدى د.القربي تفاؤلاً بقرار إلغاء العقوبات كونه سيفتح قنوات جديدة من الجانب الاقتصادي والسياسي ويعيد النبض البنيوي بمسار إعادة الإعمار وإنهاء العزلة الدولية التي عاشتها سوريا لسنوات طويلة.

منعطف تاريخي في السياسة الأمريكية تجاه سوريا وفرصة مهمة لتحريك رؤوس الأموال

الحرية – مركزان الخليل

في إطار التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها سوريا، يسلط الخبير الاقتصادي محمد جغيلي الضوء على أهمية إلغاء عقوبات قانون قيصر من قبل الكونغرس الأمريكي، وانعكاس هذا القرار على الواقع الاقتصادي السوري، وما له من تبعات اقتصادية ومعيشية على المواطن السوري، والذي هو الهدف الأساسي في كافة الإجراءات الحكومية الرامية الى تحسين واقع المعيشة، وبناء حالة اقتصادية تتصف بالديمومة والاستمرارية .

منعطف تاريخي

وأضاف" جغيلي": ما حصل بالأمس يمثل منعطفاً تاريخيًا فعليًا في السياسة الأمريكية تجاه سوريا. فبموافقة الكونغرس على إلغاء عقوبات قانون قيصر ضمن قانون تفويض الدفاع الوطني، يصبح الطريق مفتوحًا للتوقيع الرئاسي لإنهاء العمل بهذا القانون مع نهاية العام الحالي حسب ما هو مفترض.

فرص اقتصادية مهمة

في حال اكتمال الإجراءات، ستتاح لسوريا فرص اقتصادية مهمة، بما في ذلك عودة المستثمرين الأجانب وتحريك رؤوس الأموال المتوقفة. وقد أعلن سابقًا عن جذب استثمارات بقيمة 28 مليار دولار خلال 2025، لكن تنفيذها كان يعترضه هذا العائق.

كما سيفتح الإلغاء الباب أمام تصدير النفط والغاز واستيراد المعدات الصناعية والتكنولوجية الحيوية، ويمهد لدمج سوريا في النظام المالي العالمي، ما يمكن المصرف المركزي من أداء مهامه الأساسية وإعادة ربط البلاد بشبكة سويفت للتحويلات المصرفية الدولية.

إعادة الإعمار والتطوير

أيضاً إنهاء العمل بقانون قيصر سيفسح المجال أمام بدء عملية إعادة الإعمار التي تحتاجها البلاد بشدة، والتي تُقدَّر تكلفتها بأكثر من 216 مليار دولار (حسب البنك الدولي) وهو ما سينعكس إيجابًا على سوق العمل وقطاعات الإسكان والخدمات.

وعلى صعيد التحديات الداخلية يرى "جغيلي" أنه لا بدّ من الإشارة إلى أن تحقيق التعافي الاقتصادي المنشود لسوريا مرهون بإصلاحات داخلية شاملة وتذليل تحديات أخرى معقدة، مثل تطوير البنية التحتية المتهالكة، وبناء بيئة استثمارية سليمة ومستقرة تحظى بثقة المجتمع الدولي، بالإضافة إلى ضرورة معالجة ملف المصالحة الوطنية واستعادة الأمن بشكل كامل. فالعلاقة بين الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي علاقة تبادلية لا تنفصم عراها.

من العزلة إلى الشراكة..

سـوريا تنطلق في أكبـر تحول اقتصـادي منـذ عقـود

الحرية – آلاء هشام عقدة

بعد سنوات طويلة من العزلة الاقتصادية والعقوبات الواسعة، تبدو سوريا اليوم أمام منعطف تاريخي يتمثل في العودة التدريجية إلى الاقتصاد العالمي، بعد سقوط منظومة فساد حكمت البلاد لعشرات السنين وعرقلت المسارات الإصلاحية والتنموية، كان أكبر دليل على ذلك تشوه العدالة في آليات إعادة توزيع الدخل وارتفاع معدلات الفقر، حيث تراكمت ثروات قلة من مستنفعيها وسماسرتها على حساب مستقبل ملايين السوريين.

الخبير الاقتصادي الدكتور فراس حداد بينّ لـ" الحرية" أنه مع عام 2025، وبعد سقوط الديكتاتورية، بدأت المؤشرات تتراكم نحو مرحلة جديدة أكثر وضوحًا اقتصادياً، تقوم على الانفتاح وإعادة بناء الثقة مع المؤسسات المالية الدولية.

عودة الاهتمام الدولي بسوريا

وأضاف حداد أن صندوق النقد الدولي عاد للواجهة في شهر آذار 2025، إذ صرّحت السيدة كريستالينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، بأن سوريا بدأت فعلياً خطوات عملية للتحضير لاندماجها المالي والاقـتـصـادي، وخلال اجتماعات الخريف لصندوق النقد، أكـدت جورجيفا أن الصندوق سيقدّم النصائح الفنية اللازمة للانتقال لمرحلة مشاورات المادة الرابعة، في خطوة تُعدّ تطورًا لافتًا في طريقة التعامل مع الملف السوري. وتوصلت الخطوات حاليًا إلى تعيين مندوب دائم لصندوق النقد الدولي في دمشق، مهمته الإشـراف على عملية الاندماج ومتابعة الإصلاحات من داخل سوريا، وهو ما يضع البلاد مجددًا ضمن خريطة المؤسسات المالية العالمية.

عودة التعاون مع البنك الدولي

وأوضح د. حداد لم يكن صندوق النقد الدولي وحده في المشهد، فقد عاد البنك الدولي للعمل مع سوريا بعد تسديد جزء من المستحقات المتراكمة عبر دعم مباشر من كل من المملكة العربية السعودية وقطر، وبدأت سوريا الاستفادة من منح دولية جديدة، كان أولها المنحة الخاصة بقطاع الكهرباء في حزيران الماضي، والتي شكّلت إشارة واضحة لاستعادة القنوات التمويلية الرسمية.

إصلاحات محلية... شرط أساسي للاندماج

ويشير حداد إلى أنه رغم حماسة المؤسسات الدولية، يبقى على سوريا أن تقدّم خطة اقتصادية محكمة تراعي خصوصيتها ، فالمؤسسات الدولية، رغم خبرتها، لا تمتلك المعرفة الدقيقة بتفاصيل الاقتصاد السوري كما يمتلكها الخبراء المحليون لذلك، فإن نجاح الاندماج يتطلب الجمع بين نصائح الخارج وخبرة الداخل، والاتجاه نحو التخطيط الاستشرافي لوضع خطة مستقبلية تعزز دخل الأسر وتحقق الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا السياق، بدأت سوريا بالفعل سلسلة من الإصلاحات الجوهرية لإعادة الاندماج، أبرزها:

-إصلاح النظام الضريبي وتوحيد مجموعة من الضرائب ضمن ضريبة واحدة بهدف تبسيط النظام وتقليل الفجوات التي كانت تشكّل بيئة للفساد.

-. إصلاح القطاع المصرفي ومنح صلاحيات أوسع للبنك المركزي فيما يتعلق باستقرار سعر الصرف، إدارة السيولة، وإعادة هيكلة المصارف بما ينسجم مع متطلبات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF).

– مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضع إجراءات جديدة تؤهل البلاد للخروج من القائمة الرمادية، خاصة بعد إعادة تفعيل دخول سورية في نظام SWIFT العالمي.

– إعـادة تنظيم السوق المالية ورفـع القيود تمهيدًا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وتشغيل دورة رأس المال بشكل مستقر وشفاف.

تحولات سياسية وقانونية

وفي قراءة لهذه التطورات، قال د. فراس إن دخول سورية في مسار الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي يشكل تحولًا بنيويًا لا يمكن التقليل من أهميته، فالمسألة لا تتعلق فقط برفع العقوبات أو استئناف العلاقات مع المؤسسات المالية، بل بإعادة بناء نموذج اقتصادي يقوم على الشفافية واستعادة الثقة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. الإصلاح الحقيقي لا ينجح ما لم يُرافقه تحسين ملموس في معيشة المواطن ورفع دخل الأسر. وأضاف حداد: التعاون مع صندوق النقد والبنك الدولي يمنح سورية فرصة نادرة للوصول إلى تمويلات واستثمارات كبرى، لكن النجاح أو الفشل سيُحدَّد داخل سورية نفسها، عبر سياسات جادة، وإدارة رشيدة، وتخطيط استشرافي يضع مصلحة السوريين أولًا.

فرصة للإعمار والنمو

يشكل الانتقال نحو نظام مصرفي ومالي معترف به دوليًا فرصة استثمارية كبيرة، خصوصًا في مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب تمويلات ضخمة للبنية التحتية الحيوية، هذه المرحلة تمهّد لإعادة تفعيل النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات ورفـع معدل النمو بعد سنوات من الانكماش الكبير للناتج المحلي.

حماية المجتمع

ويضيف حداد أي انفتاح اقتصادي يجب أن يراعي الأسعار الاجتماعية، عبر إنشاء صناديق للبطالة ، ودعم صناديق الفقر وحماية الطبقات الأضعف ، وضمان عدم تحميل المجتمع ثمن الإصلاحات، فالاندماج الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون حماية المستوى المعيشي للسوريين ورفـع الدخل الحقيقي للأسر.

رفع «قيصر» نقطة تحول مهمة..

تحويـل نتائجهـا إلى نمـو مسـتدام يحتاج عمـلاً واسعـاً

الحرية - ثناء عليان

يشكل قرار الكونغرس الأمريكي برفع العقوبات المرتبطة بـ "قانون قيصر" عن سوريا، نقطة تحول مهمة، على الساحة الاقتصادية السـورية، وقـد يحدث تحولاً فـي حـركـة الـسـوق والبيئة الاستثمارية، في عـدة ملفات مترابطة، هـذا ما أكده الخبير الاقتصادي شادي أحمد في تصريح لـ "الحرية". ويرى أحمد أن رفع العقوبات يمهد الطريق أمام دخول شركات عربية وأجنبية إلى السوق، خصوصاً في قطاعات البناء والطاقة والخدمات، هذا التطور ليس مجرد "انفتاح شكلي".

وبـرأيـه فـإن رفـع الـعـقـوبـات يحقق انفراجاً تجارياً، وبالتالي انخفاض الضغط على الأسعار، لأن إزالة القيود عن التحويلات والاستيراد تعني سهولة وصـول المواد الأساسية ومستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يخفف نقص السلع ويحد من موجات التضخم الـتـي رافـقـت الاقـتـصـاد خلال السنوات الماضية، والتراجع في كلفة الاستيراد وتنوع الموردين قد يـؤدي إلى استقرار نسبي في الأسـعـار خـلال فترة قصيرة، خصوصا في السلع المستوردة.

ويـؤكـد أحمد أن رفـع العقوبات قد ينعكس على سعر الصرف، سواء عبر تراجع المضاربات في السوق الموازية أو عبر زيادة حجم التدفقات المالية القادمة من الخارج، بما فيها تحويلات السوريين، وقد يحدث تحسن في وضع الليرة والنظام المصرفي، وذلك مع عودة التعاملات المالية الرسمية بين البنوك السورية والنظام المالي العالمي، وستتراجع الحاجة إلى القنوات غير الرسمية وشبكات التحويل مرتفعة التكلفة.

كما أن تخفيف القيود يفتح الباب أمام شـركـات البناء والـمـقـاولات للدخول في مشاريع كبيرة كانت متوقفة أو مؤجلة، إذ إن البنية التحتية المدمرة تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ومن المنتظر أن تتحرك ملفات الطرق، الطاقة، الاتصالات، والمرافق المدنية بوتيرة أعلى مما كان عليه الحال في ظل العقوبات، هذه المشاريع قـادرة على خلق فرص عمل واسعة خلال فترة قصيرة.

كما أشـار أحمد إلـى بعض المخاطر والـتـحـديـات الـمـوازيـة لـرفـع الـعـقـوبـات ، كالانفتاح المفاجئ الـذي يحمل بعض المخاطر، فالسوق المحلية قـد تواجه منافسة شديدة من السلع المستوردة، ما يضغط على الصناعات الوطنية إذا لم ترافق هذه المرحلة بسياسات حماية وتحفيز..

الحرية
العـدد 16 | السنة الأولى | السـبت 13 كانـون الأول 2025 م

إلغاء قانون قيصر وبداية مسار جديد يعيد سوريا إلى الساحة الدولية

الحرية ـ حسيبة صالح:

بعد سنوات من العقوبات التي كبّلت الاقتصاد السوري وأثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين، جاء قرار إلغاء «قانون قيصر» ليشكّل منعطفاً مهماً في مسار البلاد السياسي والاقتصادي، وفي هذا السياق، وضع المحامي والمستشار السياسي من واشنطن، إسماعيل باقر، النقاط على الحروف حول أهمية إلغاء قانون قيصر وما يعنيه ذلك من تحولات سياسية واقتصادية وإنسانية.

وفي حديثه مع صحيفة «الحرية» عبر تطبيق واتساب يفتح باقر نافذة على مستقبل مختلف، حيث تتقاطع لغة القانون مع آمال الناس، وتلتقي السياسة بالدبلوماسية في مسار جديد يعيد لسوريا مكانتها الطبيعية في محيطها الإقليمي والدولي.

من منظور القانون الدولي

يؤكد باقر أن قانون قيصر، كونه تشريعاً صادراً عن الكونغرس الأمريكي وليس قراراً تنفيذياً رئاسياً، لا يمكن إلغاؤه إلا عبر تشريع جديد يمر بالمراحل الدستورية داخل الكونغرس، وهذا ما حدث بالفعل، إذ اجتاز مشروع الإلغاء التصويت في الكونغرس، ولم يتبق سوى الخطوات الإجرائية الأخيرة، وهي إحالته إلى مجلس الشيوخ ثم إلى رئيس الولايات المتحدة للتوقيع عليه ليصبح نافذاً ويبدأ التطبيق الكامل مع بداية العام المقبل.

ويشير باقر إلى أن القانون بات عملياً غير فعّال في المرحلة الحالية، حيث لم يعد مانعاً أمام سوريا لفتح قنوات اقتصادية واستقبال الاستثمارات، ورغم النقاشات التي طرحت فكرة إعادة تفعيل القانون عند الحاجة، فإن التصويت النهائي جاء لصالح الإلغاء الكامل دون شروط، وهنا يذكّر باقر بأن المتضرر الأكبر من القانون لم يكن النظام، بل الشعب السوري الذي عانى من القيود على حياته اليومية، ومع بدء الاستثمارات المحتملة، من المتوقع أن يلمس المواطن السوري فرقاً واضحاً خلال فترة قصيرة.

التحولات السياسية والدبلوماسية

ويرى باقر أن سوريا الجديدة تبني علاقاتها الخارجية على مفهوم الشراكة المتوازنة والمصالح المشتركة، بعيداً عن الاصطفافات التقليدية، فقد انتقلت السياسة السورية من منطق التأثير الأحادي إلى منطق المصالح المتقاطعة، حيث تُدرس كل علاقة من زاوية المنفعة الوطنية.

ويضيف أن سوريا نجحت خلال فترة قصيرة في استعادة ثقة المجتمع الدولي عبر رفع العقوبات، إعادة التمثيل الدبلوماسي، وفتح قنوات تعاون مع مختلف العواصم، زيارات القيادة السورية إلى الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية لعبت دوراً مباشراً في بناء هذه الثقة، وأقنعت دولاً كانت متحفظة على إعادة العلاقات بتغيير موقفها بعد اللقاء المباشر مع القيادة السورية، لتبدأ بالنظر إلى سوريا بشكل مختلف وأكثر انفتاحاً، ومع إلغاء قانون قيصر، يتوقع باقر مرحلة أوسع من التطبيع تشمل إعادة فتح السفارات واستعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل.

القطاعات الاقتصادية المستفيدة

كما يعتبر باقر أن القطاع المصرفي سيكون أول المستفيدين من إلغاء القانون، إذ يشكل الأساس لأي حركة استثمارية، فغياب قيصر سيزيل المخاطر القانونية التي كانت تردع البنوك الدولية عن التعامل مع سوريا، ما يفتح الباب أمام التحويلات المالية والاستثمارات.

هذا الانفتاح سينعكس على قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والبنية التحتية، بما يشمل الكهرباء والمياه والاتصالات، ومع توفر التمويل، يمكن لسوريا أن تنتقل تدريجياً من مرحلة ما بعد الحرب إلى مرحلة التنمية والاستقرار طويل الأمد، وهنا يذكّر باقر بقدرة الشعب السوري التاريخية على البناء والعمل، مؤكداً أن الفرصة المناسبة ستعيد إطلاق هذه الطاقة الكامنة.

القانون والإعلام المهني

يؤكد باقر أن سوريا المقبلة ستكون دولة تحترم فيها القوانين والدستور، وتصان فيها الحقوق والحريات، ويُعاد فيها بناء التشريعات بما يتناسب مع الواقع الجديد، مؤكداً أن المستقبل يتجه نحو برلمان سوري يقر قوانين حديثة تواكب الانفتاح على العالم وتضمن مساراً قانونياً سليماً.

وفي هذا السياق، يبرز دور الإعلام المهني كشريك أساسي في عملية البناء، ليس فقط في نقل الصورة الإيجابية، بل أيضاً في تسليط الضوء على التحديات ومجالات التطوير. كما يشير إلى أن السوريين في الخارج أبدوا اهتماماً واضحاً بالمساهمة في إعادة الإعمار، وأن ما شهدته واشنطن مؤخراً من تنسيق بين منظمات مختلفة لتشكيل ائتلاف لدعم التعافي يعكس جدية هذه المرحلة الجديدة.

انعطافة كبرى.. آثار عميقة لرفع «قيصر» على المستقبل الاقتصادي لسوريا

الحرية – لوريس عمران

أشار الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية الدكتور علي ميا إلى أن رفع قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا يمثل نقطة تحول تاريخية، ينتقل بها الاقتصاد السوري من دائرة العزلة القسرية والتقشف إلى مسار التنمية المستدامة والانفتاح الدولي، مؤكداً أن هذه الخطوة تتجاوز مجرد إنهاء العقوبات، بل هي إشارة واضحة للأسواق العالمية ببدء مرحلة جديدة تتيح تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أيضاً تيسير حركة التجارة، وهو ما ينعكس إيجاباً على التخفيف من الأعباء المعيشية التي تحمّلها المواطن السوري.

ولفت الدكتور ميا من خلال حديثه لـ"الحرية " إلى أن الانتعاش الاقتصادي المباشر سيترجم فوراً في وفرة السلع الأساسية، حيث كان الاقتصاد يتحمل كلفة العقوبات عبر اللجوء إلى مسارات استيراد باهظة ومحدودة المصادر مبيناً أن رفع القانون، سيتيح تعدد مصادر الاستيراد والتنافسية العالمية بالإضافة إلى أن هذا التنافس سيؤدي حتماً إلى تراجع ملموس في أسعار السلع الحيوية كالغذاء، والوقود، والأدوية، ما يكبح جماح التضخم.

كما أكد الخبير الأكاديمي أن رفع القانون يزيل المخاطر التي كانت تحول دون دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالشركات التي كانت تخشى العقوبات الثانوية ستجد الآن بيئة أكثر أماناً، ما يفتح الباب أمام تمويل مشاريع إعادة الإعمار الضخمة، وهذا بدوره سيوفر فرص عمل وفيرة ويضخ سيولة حيوية في الدورة الاقتصادية الوطنية.

دعم البنية التحتية والقطاعات الخدمية

وأوضح الدكتور ميا أن تحسين جودة الخدمات هو من التأثيرات الإيجابية الجوهرية، إذ سيسهل رفع القيود استيراد المعدات وقطع الغيار الضرورية لقطاعات البنية التحتية المتضررة ، مضيفاً أن استيراد التكنولوجيا ومعدات الصيانة لمحطات الطاقة والمياه سيعزز من كفاءة الإنتاج الكهربائي والحد من ساعات التقنين التي تعوق النشاط الاقتصادي والحياة اليومية.

أما في قطاع الصحة، فقد بين الدكتور ميا أن تيسير استيراد الأدوية المتخصصة والمعدات الطبية الحديثة سيؤدي إلى رفع مستوى الرعاية الصحية بشكل ملحوظ وتحسين المؤشرات الإنسانية العامة في البلاد.

إطلاق إمكانات القطاعات الإنتاجية

وأشار الدكتور ميا إلى أن القطاعات الإنتاجية التي عانت الركود ستستعيد عافيتها، ففي الصناعة سيسمح استيراد المواد الخام والآلات المتطورة للمصانع بإعادة تشغيل خطوط الإنتاج بكامل طاقتها، ما يدعم التصدير ويرفع من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي مجال الزراعة، توفير مدخلات الإنتاج الأساسية مثل الأسمدة والمبيدات والمحروقات بأسعار تنافسية سيشكل دعماً كبيراً للمزارعين، ما يزيد من الإنتاجية ويحقق مستوى أعلى من الأمن الغذائي، لافتاً إلى أن السياحة ستعود مجدداً إلى الخارطة الدولية، ما يوفر مصدراً ثميناً للنقد الأجنبي وفرص عمل جديدة عبر عودة الاستثمار في المرافق السياحية.

خبير اقتصادي وأكاديمي يقترح تضمين اقتصاد السوق الحر في الدستور

الحرية – صالح حميدي

دعا عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور علي كنعان إلى ضرورة تضمين اقتصاد السوق الحر في الدستور، علماً أن تجربة سياسة اقتصاد السوق الحر خلال فترة الخمسينيات، كانت السياسة الأنجع والأنسب لسوريا، وتغني عن استيراد تجارب اقتصادية من الخارج.

كما أجمعت مختلف الفعاليات الاقتصادية والتجارية خلال ندوة "عناوين في التحرير والاقتصاد .. التوجهات العامة في الاقتصاد السوري" التي أقامتها غرفة تجارة دمشق أمـس على أن اعتماد نهج الاقتصاد الحر هو الأنسب مطالبين بتكريس هذا النهج.

عميد كلية الاقتصاد علي كنعان قدم أفكاراً حول مستقبل الاقتصاد السوري، مثمناً دور الغرفة العلمي لدعم الجانب العملي، وسعيها تقديم مقترحات للحكومة لتحويلها لآليات عمل، وإعادة صياغة القرارات والسياسات والمساهمة في صناعة القرار الاقتصادي، من خلال سلسلة المحاضرات العلمية المعتمدة في الغرفة أسبوعياً.

كنعان أمل بتغيير طريقة التعاطي مع القطاع الخاص، وتمثيله في كافة المجالس والهيئات الاقتصادية والمالية والنقدية الحكومية، وتمكينه من المساهمة بفاعلية في صناعة القرار الاقتصادي.

تضخم لم نشهد له مثيل

أشـار كنعان إلـى مـعـدل التضخم المرتفع في الاقتصاد، في عهد النظام السابق، حيث وصل إلى نسبة 30 ألف بالمئة واصفاً إياه بتضخم مستمر، وليس جامحاً، نتج عن تمويل الموازنة بالعجز المؤدي بدوره إلى خفض سعر الصرف وتضخم الكلف دون تضخم نقدي، نتيجة بيع المشتقات النفطية بسعر أعلى من أسعارها العالمية.

دعم الحرية الاقتصادية

كنعان حدد مجموعة من البنود كتوجهات عامة للاقتصاد بعد نجاح الثورة، مستنداً إلى رغبة السوريين باقتصاد حر وليس مقيداً، وأول هذه البنود اعتماد اقتصاد سـوق حر رأس مالي، وتضمينه بالدستور وإيـراد مواد اقتصادية في الدستور، تدعم الحرية الاقتصادية، حتى لا يتعدى أحد على حرية الاقتصاد.

وفي البند الثاني، دعا عميد كلية الاقتصاد كنعان، إلى رفع مستوى الأجور، كونها لا تشكل سوى نسبة ١٥ بالمئة من موازنة الدولة، في حين تصل نسبتها إلى 60 بالمئة في بلدان العالم، مؤكداً إمكانية رفع نسبتها في الموازنة.

كما طالب كنعان بتشكيل مجلس مداولة، من عمال وتجار وحكومة، يشارك في إصدار القرارات الاقتصادية على أن يمثلون في كل المجالس الخاصة بالصناعة والتجارة والمال.

وقال كنعان: الثروات الباطنية، فاجأت الجميع من ذهب ورمال كوارتزية ونفط وغاز وغيرها، وأنها يجب أن تنعكس على أحوال المواطنين.

لم يدخل ثمن برميل نفط واحد للخزينة

وأشار الدكتور كنعان، إلى أنه في عهد النظام البائد، لم يدخل ثمن برميل نفط واحد للخزينة منذ ظهور النفط حتى الآن، وقدر الخبراء المختصون والشركات، الإنتاج بمليون ونصف المليون برميل يومياً، والحكومة كانت تدعي إنتاج 400 ألف برميل، كانت أثمانها تذهب لبنوك خارجية .

وعلى صعيد الإعانات الاجتماعية، اقترح كنعان تأسيس هيئة عامة عليا للإعانة الاجتماعية، تحدد الاحتياجات لتصل الأموال لمستحقيها وطالب بإعادة صياغة القانون المالي للدولة، لكونه قانوناً ألمانياً اشتراكياً، خنق الدولة منذ العام 67 وباتت آلياته المالية قديمة .

وبين كنعان في البند السابع، أن مرونة البنك المركزي في حال تحققت، تحمي العملة الوطنية، مع اعتماد سعر صرف مدار يؤمن استقراره، داعياً إلى إحياء مجلس النقد والتسليف، ليمثل ويشمل كل الفعاليات الاقتصادية وغرف التجارة والصناعة، وتحويل مصارف القطاع العام لشركات مساهمة، وطرح سندات الدين العام لتمويل عجز الموازنة.

الاعتماد على الذات

تمحورت المداخلات والنقاشات، حول ضرورة الاعتماد على الذات وعلى الموارد البشرية الوطنية، في النهوض بالبلاد نحو الأفـضـل، والسعي لإعـادة القيمة للعملة الوطنية، ووضع حدّ للمتلاعبين بأسعار الصرف، وإعادة النظر بأسعار الكهرباء، وتخفيف الأعباء عن المواطنين، وردم الفجوة بين الدخل والأسعار على اعتبار أن القوة الشرائية للمواطنين هي المحرك الأسـاس في النمو الاقتصادي.

وفي معرض إجاباته عن أسئلة الحضور، اختصر عميد كلية الاقتصاد تحقيق النمو الاقتصادي باعتماد أربعة مؤشرات، باتت تعتمدها مختلف دول العالم، وهي طاقة رخيصة وقضاء عادل وتعليم وصحة.

بطاقة إنتاجية تصل إلى 100 معمل..

مقترح بإنشاء مرفأ جاف في مدينة حماة

الحرية – رحاب الإبراهيم

طـرح رئـيـس الهيئة العامة لـلـمـنـافـذ والـجـمـارك قتيبة بـدوي، مع محافظ حماة عبد الـرحـمـن الـسـهـيـان، إمكانية إنشاء منطقة حرة وميناء جاف في حماة بطاقة مبدئية تصل إلـى ١٠٠ معمل، بما يسهم في رفع القدرة الصناعية والتجارية وتسهيل حركة التجارة والصناعة على مستوى أوسع.

وخلال جلسة موسّعة مع التجار والصناعيين من أبناء المحافظة لمناقشة أبرز القضايا التي تواجه الحركة التجارية والصناعية، ثمّن مـحـافـظ حـمـاة جـهـود الهيئة الرامية إلى دعم قطاعي التجارة والصناعة وتطويرهما، مؤكداً أن هذه الخطوات تُسهم في خدمة المحافظة وأهلها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

وتركّز النقاش حول التحديات المـتـعـلـقـة بـعـمـلـيـات الـتـصـديـر والاستيراد، وبطء الإجراءات الروتينية في بعض الحالات، إضافة إلى سبل معالجتها بما يوفّر بيئة صناعية وتجارية أكثر مرونة، ويعزز الاقتصاد الوطني ويدعم ملفات الصناعة والتجارة في المحافظة.

الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تكشف مخالفات إدارية وتنظيمية في مؤسسات خدمية بدمشق وريفها

الحرية

كشفت جولات قامت بها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش عن مخالفات إداريـة وتنظيمية ضمن مؤسسات خدمية في محافظتي دمشق وريفها، أبـرزهـا التأخر فـي تنفيذ العقود والمشاريع، وضعف معالجة المخالفات، إضافة إلى غياب الإجراءات الإداريـة الواضحة لتنفيذ أعمالها، وعدم التزام بعض الموظفين بالمهام الموكلة إليهم في تقديم الخدمات للمواطنين، فضلاً عن غيابات متكررة لبعضهم عن الدوام الرسمي.

وشملت جـولات الرقابة الآنية فرع الشركة العامة للبناء والتعمير، ومركز خدمة الهاتف في قدسيا، ومجلس مدينة جرمانا، ودائرة خدمات كفرسوسة، وذلك في إطار متابعة أداء المؤسسات الحكومية، وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي بيان لها اليوم، أكـدت الهيئة اتخاذها الإجـراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين، والتي تضمنت توجيه التنبيهات والإنذارات، مع التأكيد على الاستمرار في التدقيق في جودة الخدمات المقدمة، وإلزام الموظفين بالقوانين والأنظمة الناظمة لعملهم. مشيرة إلى أن هذه الخطوات تأتي في إطار حرص الهيئة على تعزيز النزاهة والشفافية، وتصحيح المسارات في تقديم الخدمات العامة، بما ينعكس إيجاباً على خدمة المواطن والصالح العام.

عـودة سـوريا للاجتماعات النفطية العربية.. تفتح الأبواب للتعاون في مجال الطاقة

متابعة – يسرى المصري

تعـدّ مشاركة سـوريا فـي اجتماعات المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك) في الكويت حدثاً بارزاً، فهو أول حضور سوري في الاجتماعات بعد فترة انقطاع. عُقد الاجتماع الذي يحمل الرقم 175 في 12 كانون الأول 2025، ومثل سوريا فيه معاون وزير الطاقة لشؤون النفط غياث دياب. وتشير العودة هذه إلى مرحلة جديدة في مسار العلاقات العربية، خاصة في مجال الطاقة والتعاون الاقتصادي.

تأسست منظمة أوابك في بيروت عام 1968، ويقع مقرها الرئيسي حالياً في الكويت. تضم المنظمة في عضويتها عشر دول عربية، انضمت سوريا إليها عام 1972، وتهدف بشكل أساسي إلى تعزيز التعاون فـي مـجـالات الصناعة البترولية وتـبـادل الخبرات والإحصاءات بين الدول الأعضاء.

ويُعدّ المكتب التنفيذي إحدى الهيئات الرئيسة في المنظمة، وهـو مسؤول عن متابعة تنفيذ القرارات والخطط والمشاريع المعتمدة قبل رفعها إلى المجلس الوزاري، وهـي الهيئة العليا المسؤولة عن رسم السياسة العامة.

تعكس عـودة سـوريا إلـى اجتماعات أوابـك عـدة مستويات من الـدلالات أبرزها العودة إلى المسار الطبيعي وتؤكد المصادر الرسمية أن المشاركة تمثل استعادة لدور سوريا الطبيعي في العمل العربي المشترك بعد "التحرير".

ويأتي في هذا السياق انفراج العلاقات العربية ضمن مسار تصالحي أوسع. ففي تموز 2025، قام الرئيس أحمد الشرع بأول زيارة رسمية له إلى الكويت، نوقشت خلالها سبل تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي. كما دعمت الكويت علناً رفع العقوبات الدولية عن سوريا، واصفة ذلك بأنه يصب في صالح التنمية الإقليمية.

أضف الى ذلك أبعاد اقتصادية عملية حيث يقع الـتـعـاون فـي قـطـاع الطاقة، وخاصة النفط والغاز، في صلب اهتمامات أوابك. وتفتح هذه العودة الباب أمام سوريا للاستفادة من برامج تبادل الخبرات، وربما الوصول إلى التمويل المشترك للمشاريع عبر مؤسسات مثل "أبيكورب"، والاستفادة من الخدمات الفنية التي تقدمها شركات تابعة للمنظمة تعمل في مجالات الحفر والمسح الجيوفيزيائي.

وعلى الرغم من الرمزية الإيجابية، فإن الفعالية الاقتصادية الحقيقية لهذه العودة تأتي مدعومة بحرص الحكومة السورية على استقرار الأوضـاع الداخلية، و تدفق الاستثمارات العربية، والتقدم في عملية إعادة الإعمار.

وتمثل المشاركة السورية في اجتماع المكتب التنفيذي لأوابـك علامة ملموسة على تحسن علاقاتها مع الأشقاء العرب، خاصة فـي الخليج. وهـي خطوة تتجاوز المجال الرمزي إلى المجال العملي، حيث تتيح لسوريا الوصول إلى شبكة من الخبرات والتمويل والـشـراكـة فـي مجال الطاقة الحيوي لاقتصادها.

وتبقى هـذه الخطوة ضمن سلسلة أطول تهدف لتعظيم الفائدة الاقتصادية مـنـهـا، وتحويلها إلـى مـشـاريـع تنموية ملموسة، بـالـتـوازي مـع اسـتـمـرار الانـفـراج السياسي وتضافر الجهود العربية لدعم استقرار سوريا وإعمارها.

هل يعيد النفط رسم مستقبل سوريا؟

أبعاد اقتصادية وسياسة للتعاون مع «شيفرون» الأميركية

الحرية – رشا عيسى

تركت اللقاءات رفيعة المستوى بين القيادة السورية وشركة شيفرون الأميركية العملاقة، الباب مفتوحاً نحو إعادة تشكيل ملامح المشهد الاقتصادي والسياسي بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، و يأتي هذا التطور بعد سنوات من العزلة والعقوبات، حيث لا يمثل مجرد صفقة نفطية محتملة، بل هو مؤشر على تحول إستراتيجي قد يفتح أبـواب الاستثمار الـدولـي أمـام دمشق، ويبشر باكتشافات نفطية وغازية واعدة في السواحل السورية، هذه الاكتشافات قادرة على تعديل الميزان النقدي للبلاد وإطلاق قاطرة التنمية.

وبيّن خبير الأعمال و مستشار غرفة صناعة حلب الدكتور سعد بساطة لـ (الحرية) أنه لطالما كان الاقتصاد عصب الحياة، والصناعة قاطرته، والنفط شريان الصناعة والنقل، ويُتوقع أن تسهم الاكتشافات الجديدة المحتملة في تعديل الميزان النقدي السوري بشكل جذري، ورأى الدكتور بساطة أن اللقاء بين الرئيس أحمد الشرع وشركة شيفرون، إلى جانب الشركة السورية للبترول، يمثل خطوة محورية نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين سوريا والولايات المتحدة، ما يمكن أن يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي السوري بعد سنوات طويلة من الصراع.

أبعاد اقتصادية كبرى

توقـع بساطة أن يـعـزز هـذا الـتـعـاون الاسـتـثـمـارات الأجنبية في سوريا، ما سيساعد بشكل مباشر في إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة وتطوير الصناعات المحلية ، وتحسين الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على الـواردات، ما يعزز الاكتفاء الذاتي، ويساعد على إيجاد فرص عمل وتحسين المعيشة للسوريين الذين عانوا طويلاً من الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

تداعيات سياسية محتملة

ورأى بساطة أن هـذا التعاون يمهد الطريق لتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين سوريا والغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، لافتاً إلى أن نطاق التعاون قد يتسع بين البلدين ليشمل مجالات أخرى مثل الأمن والاستقرار الإقليمي ، وأكد الدكتور بساطة أن هذا التطور سيعزز موقع سوريا في المنطقة، خاصة في ظل التنافس المتزايد على الموارد الطبيعية في شرق المتوسط.

تحديات ومخاطر على الطريق

رغم الآمـال المعلقة، يوضح بساطة أن هذا التعاون يواجه تحديات ومخاطر محتملة تتطلب إدارة حكيمة للمخاطر الأمنية غير المستقرة، و قد تؤثر على استقرار العمليات وسلامة الاستثمارات الأجنبية، مع وجود تهديدات إرهابية محتملة للمنشآت النفطية والغازية.

البنية التحتية والتكلفة حيث تحتاج سوريا إلى تحديث هائل لبنيتها التحتية لجذب الاستثمارات النفطية، وقد تكون تكلفة استخراج النفط والغاز أعلى من المتوقع، ما يؤثر على الربحية.

تقلبات الأسعار

التقلبات في أسعار النفط والغاز العالمية قد تؤثر على جدوى الاستثمار، وأيضاً العلاقات الإقليمية قد تتأثر بشكل سلبي جراء هذا التعاون مع الغرب ، و حذر بساطة من أن الاكتشاف النفطي الجديد قد يـؤدي إلى زيـادة الفساد والمحسوبية إذا لم تتم إدارة الموارد بشفافية وفعالية.

ونبه إلى أن التأثيرات البيئية لاستخراج النفط قد يؤدي إلـى تأثيرات بيئية سلبية إذا لم تتخذ الإجـراءات اللازمة لحماية البيئة ، وأيضاً النزاعات الإقليمية قد تؤثر على استقرار المنطقة وتؤثر على العمليات.

من التحرير إلى الانفتاح المالي..

مؤشرات انطلاق مرحلة الاستثمار في سوريا

الحرية – نهلة أبو تك

يدخل الاقتصاد السوري بعد سنوات مضت مرحلة جديدة من التعافي، تتقاطع فيها آثار ما بعد التحرير مع التغيّرات المالية والسياسية، وخصوصاً بعد التصويت على إلغاء قانون قيصر، وبينما عاد الهدوء إلى الشارع السوري وتراجعت المخاطر الأمنية، تبقى حركة الاستثمارات أبطأ من المتوقع مقارنة بحجم الفرص المتاحة، وفق قراءة الاقتصادي خالد الخالدي لأبرز العوامل المؤثرة في المرحلة المقبلة.

ترميم البنية التحتية

يشير الخالدي لـ "الحرية" إلى أن إعادة تأهيل الخدمات الحيوية كالكهرباء والنقل والاتصالات تشكل الأساس لأي تدفق استثماري حقيقي، ويقول: المستثمر لن يغامر قبل ضمان الحد الأدنى من استقرار عناصر الإنتاج.

كما توضح الدولة توجهها نحو تطوير تشريعات جديدة، إلا أن المستثمرين ما زالوا ينتظرون وضوحاً أكبر، حماية الملكية، تسهيل تحويل الأرباح، وضمان آليات واضحة لتسوية النزاعات، كلها عناصر ضرورية لخلق بيئة استثمارية مستقرة.

القطاع المصرفي يستعيد دوره تدريجياً

ويضيف الخالدي إن المصارف السورية بدأت تتحرك نحو التعافي بعد سنوات من العزلة عن النظام المالي العالمي، لكن استعادة الثقة تحتاج خطوات عملية منها فتح قنوات تحويل آمنة مع الخارج، وضمان شفافية العمليات المصرفية.

ويعتبر أن التصويت على إلغاء قانون قيصر سيمهد الطريق للربط التدريجي مع نظام سويفت، ما سيعزز سيولة السوق ويشجع المستثمرين على دخول السوق السورية بطمأنينة أكبر.

الثقة قبل الأرقام

يؤكد الخالدي أن الاستثمار يعتمد على الثقة بقدر ما يعتمد على المؤشرات الاقتصادية، موضحاً أن المستثمر يبحث عن: استقرار سعر الصرف، وضوح السياسات الحكومية، واستدامة الهدوء الاجتماعي.

ويعتبر التصويت على إلغاء قيصر نقطة تحوّل مفصلية للمستثمرين المحليين والمغتربين والأجانب، إذ تعيد هذه الخطوة تنشيط القطاع المصرفي وتشجع على تدفقات سيولة جديدة، وفتح أبواب مرحلة اقتصادية أكثر مرونة.

الاستثمار في رأس المال البشري

ويرى الخالدي أن نجاح الاستثمار يعتمد على دمج الكفاءات السورية، سواء داخل البلاد أو في الخارج، كالمهندسين، الخبراء الماليين، الاقتصاديين، الأكاديميين، والفنيين جميعهم يشكلون قوة قادرة على تقليل تكاليف إعادة الإعمار وتحسين جودة التنفيذ، ما يجعل رأس المال البشري أحد أهم محركات التنمية.

مرحلة جديدة بشروط واضحة..

يشدد الخالدي على أن المرحلة المقبلة ستنجح إذا رافقتها خطوات عملية، تشمل: تسريع ترميم البنية التحتية في الطاقة والنقل والاتصالات، وتحديث التشريعات الاستثمارية بما يتوافق مع معايير التحكيم الدولي، تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وربطه تدريجياً مع نظام سويفت، وإشراك الخبرات السورية في المشاريع الكبرى.

إصدار العملة الجديدة يتطلب سلسلة من الإجراءات لمواجهة التحديات المحتملة

الحرية– مايا حرفوش

أكد الخبير الاقتصادي إيهاب اسمندر بأن خطوة إصدار العملة الجديدة التي يتم الحديث عنها هي إصلاح تقني ورمزي سياسي واقتصادي قوية، وليس إصلاحاً هيكلياً للاقتصاد، والنجاح في تحقيق الاستقرار النقدي وتحسين حياة الناس مرتبط بشكل كامل بالإصلاحات الاقتصادية الحقيقية التي يجب أن ترافقه.

منوهاً في تصريحه لـ"الحرية" بأن أسباب طباعة العملة الجديدة حسبما أعلنته الحكومة هي:

– تبسيط المعاملات اليومية.

– تحديث تقني ومكافحة التزوير.

– بداية رمزية جديدة.

– جزء من إصلاح اقتصادي أشمل.

مضيفاً: طبعاً، إن تحقيق الأهداف المعلنة من وراء طباعة العملة الجديدة لا يتم بشكل خطي بسيط بل يجب أن يترافق مع سلسلة من الإجراءات، منها:

– وقف التمويل بالعجز.

– إعادة إطلاق عجلة الإنتاج في الزراعة والصناعة لخلق عرض مناسب من السلع والخدمات.

– بناء احتياطيات أجنبية تدعم قيمة العملة.

– كسب ثقة المواطنين السوريين لأن هذه الثقة هي أساس نجاح الهدف من العملة الجديدة.

وأضاف اسمندر: بدون هذه الإصلاحات الجوهرية، فإن العملة الجديدة، رغم تقنيتها المتطورة وتصميمها المختلف، ستواجه نفس التحديات والمخاطر التي واجهتها العملة القديمة (فقدان القيمة، انعدام الثقة، اللجوء إلى العملات البديلة...).

وعن الآثار الاقتصادية المحتملة لطباعة العملة الجديدة في سوريا، نوه اسمندر بأن هناك آثاراً، بعضها إيجابي وهناك بالمقابل تحديات محتملة.

أما الآثار الإيجابية فمنها:

– كفاءة تقنية أعلى: أوراق نقدية أكثر أماناً من التزوير، وأجهزة صراف آلي ونقاط بيع محدثة.

– تحسين أدوات السياسة النقدية: يساعد سحب العملة القديمة على قياس الكتلة النقدية (M0) بدقة أكبر، ما يفترض أن يساعد في سياسة نقدية أكثر فعالية.

– تعزيز الشمول المالي والدفع الإلكتروني: غالباً ما يرافق إصدار العملة الجديدة الترويج للحلول الرقمية (مثل التعاون مع "فيزا")، ما قد يوسع القاعدة المالية.

أما التحديات المحتملة فتتركز وفقاً لاسمندر بنقاط عديدة منها:

– عدم ترافق العملة مع إصلاحات كافية، وبالتالي فقدان الناس الثقة بها، وتحول معظم المعاملات إلى الدولار، ما يفقد البنك المركزي السيطرة على السياسة النقدية، وستحصل عندها صدمة سعر صرف، أي ارتفاع قيمة الدولار بشكل كبير أمام الليرة السورية.

– التضخم: قد يحصل تضخم مرتفع بعد طباعة العملة الجديدة، لأن أسباب التضخم في سوريا هيكلية عميقة (عجز الميزانية، تدهور الإنتاج، انهيار سعر الصرف)، وتغيير العملة وحده لا يحل هذه المشاكل.

– تكلفة الفرصة البديلة، الأموال الكثيرة التي ستنفق على طباعة العملة الجديدة، كان من الممكن توجيهها لدعم الإنتاج المحلي في الزراعة أو الصناعة، ما يعالج سبباً جذرياً للأزمة، وبالتالي وبسبب الطباعة فقدت هذه القطاعات فرصة تمويلية.

الحرية
العـدد 16 | السنة الأولى | السـبت 13 كانـون الأول 2025 م

عهد جديد يحمل الكثير من فرص الاستثمار.. لكن من أين نبدأ؟

الحرية – مركزان الخليل

منذ ساعات قليلة مرت الذكرى الأولى لتحرير سوريا، والتي شهدت ولادة سوريا الجديدة المتجددة، عام مضى و المشهد الاقتصادي بدأ بالتحسن، ونتائج ذلك ستظهر قريبًا، عام مضى وسوريا تعود من جديد لحالة الانفتاح، لتفتح الباب للتعاون مع العالم الخارجي وتستقبل فرص استثمارية واعـدة مـن شأنها تغيير المشهد على المستوين الاقتصادي والاجتماعي.

فرص الاستثمار في سوريا

وهنا يشيرالخبير الاقتصادي أكرم عفيف إلى أن سوريا، توفر مساحة واسعة من فرص الاستثمار التي تعود للطبيعة والجغرافيا، والموارد المادية والبشرية، هذه الفرص لم تأخذ طريقها للاستثمار بالطريقة الصحيحة، وحـتى الأسـلـوب المطلوب، الـذي يمكن من خلاله توفير مشروعات مولدة لفرص العمل، وتزيد المدخول، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

معادلة إعادة الإعمار

لكن الجانب الأهم من فرص الاستثمار يتعلق بإعادة إعمار ما دمرته الحرب خلال السنوات الماضية، وما نتج عنها من تخريب للبنية التحتية، والخدمية والبيئة الإنتاجية والتصنيعية، التي تحتاج لاستثمارات ضخمة لإعادتها إلى ميدان العمل والإنتاج، وهذا ما تفعله الحكومة اليـوم، حيث تبحث عن استثمارات محلية وخارجية، من شأنها قيادة المرحلة الجديدة، وفـق توجهات الاقتصاد الجديدة، نحو اقتصاد السوق الحر.

تساؤلات حول الاستثمار

كل ذلك يثير الكثير من التساؤلات تتعلق بأولويات الاستثمار في سوريا، انطلاقاً من الحاجة والمصلحة الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما يتعلق بإجراءات الحكومة التي من شأنها تسهيل وتمكين بيئة الاستثمار لاستقطاب الرساميل السورية المهاجرة أولاً، إلى جانب رأس المال العربي والأجنبي ثانياً.

إضافة إلى تحديد معوقات الاستثمار في سوريا، وكيف يمكن تجاوزها والسؤال الأهم: كيف على الحكومة تنظيم وتوجيه رأس المال الخارجي، القادم إلى سوريا..؟

انفتاح محسوب النتائج

وهنـا يـرى "عفيف" أنـه مـن الـضـروري اليوم، أمام ما يحصل من تطورات متسارعة على المستويين الاقتصادي والسياسي، اتجاه الانفتاح نحو العالم الخارجي بصورة إيجابية، تتوافق مع توجه الحكومة، ونخص هنا الجانب "الاقتصادي" في اتخاذ جملة من الإجـراءات تكفل تحولاً "سلساً ومرناً" للاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق الحر، والـذي يعزز هـذا التوجه، هو المناخ الملائم للاستثمار، وإيجاد بيئة حاضنة، وآمنة للاستثمارات المحلية والخارجية، لتوسيع نشاطها، بصورة تسمح فتح حسابات آمنة ومضمونة تعكس إيجابيتها على القطاعات ومعيشة الناس.

إجراءات مشجعة

وبالتالي هذه البيئة تتطلب توفير إجراءات تسمح بتدفق الأمـوال نحو البيئة السورية، منها على سبيل المثال: أرضية مشجعة تتضمن تسهيل موافقات الحصول على الترخيص، وإعـفـاءات كثيرة من الضرائب والـرسـوم، تأمين خـدمـات البنية التحتية والـمـصـرفـيـة، ومستلزمات أخـرى تتعلق بالطاقة والمياه وغيرها، وما نراه اليوم من بيئة مشجعة للاستثمار تختلف عن البيئة السابقة في زمـن النظام البائد، وخاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تدفق الرساميل الكبيرة المهاجرة منها والخارجية.

البداية من القطاع الزراعي

وهنا لابد من إيلاء الرساميل الخارجية الاهتمام الكبير، وتوجيهها للاستثمار في القطاع الزراعي هذه الأيام بشقيه "الحيواني والنباتي" لما تمتلكه من مـوارد مشجعة، يتم من خلالها تشجيع إقامة المشروعات الاستراتيجية بعيدة المدى، نذكر على سبيل المثال الاستثمار في حصاد الأمطار كالسدود، ومشاريع الري الحديثة، والاهتمام بالزراعات الصناعية، والتصنيع المرافق لها، وبالتالي بهذه الطريقة يمكننا أن نأخذ الاستثمار نحو الجوانب التي نرغب بها وتتلاءم أيضاً مع أهداف ورغبات المستثمر.

المؤسسة العامة للصناعات الغذائية

تنطلق باسـتراتيجية اسـتثمار تنافسـية جديـدة

الحرية – محمد زكريا

بعد أن عاش الفساد فيها ولسنوات طويلة، وضرب أركانها من كل حدب وصوب كما يقولون، حتى وصل الحال بها إلى التوقف عن الإنتاج بشكل كامل، كل ذلك أصاب الأذرع التنفيذية للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية، ومنها شركة ألبان دمشق وشركة الكونسروة بدمشق، عدا عن حالات الهدر المفتعلة والسرقات المضبوطة، التي طالت شركة الزيوت النباتية بحلب والتي ضبطتها أجهزة الرقابة والتفتيش في ذلك الوقت، في حين الشركة العامة لتعبئة المياه التابعة للمؤسسة تصدرت مشهد الربحية والإنتاجية المخطط لها، كل ذلك ساهم في تراجع أداء المؤسسة، ولم يعد بمقدورها تجاوز تلك القضايا.

مع قدوم التحرير

لكن مع قـدوم التحرير المبارك، استطاعت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية الانتقال من مرحلة التعافي إلى مرحلة إعادة الهيكلة والتطوير، حيث ركزت المؤسسة على التنافسية وتصويب الأسعار وتفعيل الاستثمار، بما يعيد الحيوية لقطاع غذائي حيوي يشمل الألبان والمياه والكونسروة.

طلبات الاستثمار

وحسب التقرير الصادر عن وزارة الاقتصاد والصناعة فإن المؤسسة أعطت أولوية للجانب الاستثماري حيث عملت على تشكيل لجان متخصصة لدراسة طلبات الاستثمار، ووضع دفاتر الشروط الفنية والمالية للشركات المطروحة للاستثمار.

كما طرحت المؤسسة شركات إنتاجية متوقفة أو منخفضة التشغيل للاستثمار الجزئي، أو الكلي وفق رؤية جديدة للاستفادة من مواردها مع إعـادة تقييم واقع شركات الألبان، كما أن المؤسسة وضعت خطة لإعادة تشغيل للسنوات القادمة، وإعادة توزيع العمالة في بعض الشركات بما يحقق الكفاءة التشغيلية.

ضبط الأسعار

وبخصوص ضبط الأسعار وتعزيز التنافسية، أشار التقرير إلى دراسة عدالة الأسعار للعقود المبرمة سابقاً، وإعادة تقييمها بما ينسجم مع الأسعار الحالية، وتخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج، بالتأكيد كل ذلك ينعكس إيجاباً على أسعار المنتجات النهائية.

عقود جديدة

وعـن الحالة التسويقية لشركات المؤسسة، بين التقرير أنه تم توقيع عقود توزيع جديدة شملت معظم المحافظات، ما أسهم في رفع مستوى الانتشار، وتوفير المنتجات في الأسواق، كما تم إبرام عقود لتوزيع عبوات المياه الكبيرة على نطاق وطني واسـع وتنفيذ عمليات تصدير لمنتجات المياه إلى أسواق خارجية، وأورد التقرير إلى أن المؤسسة عمدت إلى تشكيل لجنة متخصصة، لتصفية العقود القديمة، وضبط العلاقة بين وحدات الإنتاج والموزعين، وإعداد مواصفة قياسية جديدة لمياه الشرب المعبأة، لضمان جودة المنتج المحلي.

تحصيل الديون

وأوضـح التقرير أن المؤسسة تقوم بمتابعة تسديد المستحقات المالية، وتحصيل الـديـون المترتبة على الجهات المتعاملة، وبيع المخازين المتراكمة بعد التحرير، وتحويلها إلى سيولة تشغيلية، إضافة إلى أن المؤسسة تتابع تنظيم ملف العمالة عبر قاعدة بيانات محدثة، وإعادة توزيع الفائض على جهات أخرى، وتنفيذ الترفيعات الدورية، وتحديث قواعد بيانات العقارات القابلة للاستثمار.

القطاع المصرفي أمام فرصة لإعادة الهيكلة المصارف والربط مع العالم الخارجي

الحريّة – ميليا اسبر

يعاني قطاع المصارف في سوريا منذ سنوات من مشكلات كبيرة أهمها العقوبات الاقتصادية والعزلة المالية الدولية التي أدت إلى تراجع أدائها بشكل واضح سواء للمصارف الخاصة أو العامة.

الخبير المصرفي والمالي أنس فيومي أوضح في تصريح لـ"الحريّة" أن القطاع المصرفي يواجه تحديات كبيرة، لكن في الوقت نفسه هناك بعض الفرص ولاسيما مع التغيرات السياسية والاقتصادية الأخيرة، فبعد سنوات قاسية شملت عقوبات اقتصادية وعزلة مالية بدأ هناك تحرك لإصلاح القطاع المصرفي وإعادة ربط النظام المالي السوري مع العالم الخارجي.

إعادة هيكلية المصارف

وأشار فيومي إلى أن من أبرز الخطوات التي صرّح عنها مصرف سوريا المركزي أن هناك برنامجاً لإعادة هيكلة المصارف العامة، وتعاوناً مع جهات دولية لإصلاح البنية التحتية المصرفية وتأهيل الكوادر، إضافة إلى إصدار تراخيص لمصارف ومؤسسات مالية جديدة، كما سيكون هناك تركيز متزايد على المصارف الإسلامية التي يبدو أنها تفوقت أو على الأقل جذبت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، إذ يُشار إلى نمو ملحوظ في أصولها وأرباحها مقارنة بالمصارف التقليدية العامة والخاصة، مع فرصة فتح نوافذ إسلامية لدى المصارف العامة.

خلل بعمل القطاع المصرفي

الخبير المصرفي ذكر أن هذه الملامح الإيجابية تقابلها صعوبات عديدة، منها ضعف الكفاءة و الإدارة ولاسيما في المصارف العامة، حيث إن هذه المصارف أصابها ما أصاب القطاع العام بالمجمل مثل الخلل الهيكلي والخبرة الإدارية والتقنية القديمة.

مضيفاً أن المصارف العامة تعمل بروح "الخدمة الحكومية" وليس كقطاع مالي فعّال في الحركة الاقتصادية، وكذلك ضعف البنية التحتية التقنية وحاجتها لبرمجيات متطورة، كاشفاً أن الصعوبة الأبرز هي ضعف رأس المال وقلة السيولة ما يجعل المصارف لا تملك قدرة تمويلية كبيرة لدعم مشاريع استثمارية أو تمويلات ضخمة ولاسيما في ظل اقتصاد متضرر يحتاج لدعم وتمويل مصرفي كبير.

ضعف الثقة العامة

ولفت فيومي إلى أنّ الصعوبة الأهم هو ضعف الثقة العامة، حيث إن بعض السياسات مثل قيود على السحب أو الصرف أو تحويل الأموال مع غموض في الشفافية والمساءلة والفساد أثّرت على ثقة المواطنين والمستثمرين في قدرة المصارف على حماية أموالهم، وخاصة أن هناك ملفات لدى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بعدد كبير من قضايا متعلقة بالعقود والقروض وتجاوز تعليمات المركزي في إدارة السيولة.

التحدي الخارجي

ويرى فيومي أنّ التحدي الخارجي هو قدرة المصارف على الاندماج مع النظام المالي الدولي بعد سنوات من العزلة، وإعادة ربط المصارف السورية مع مراسلي البنوك دولية، والالتزام بمعايير مكافحة غسيل الأموال (مثل معايير FATF)، كل ذلك يحتاج وقتاً وجهداً كبيرين من مصرف سوريا المركزي والمصارف العاملة، خصوصاً أن الكثير من البنوك الدولية ستتعامل بتحفظ مع السوق السورية .

فرص متاحة

أما عن الفرص المتاحة لتطوير القطاع المصرفي حسب فيومي هناك خطة لإعادة الهيكلة وزيادة عدد المصارف، هذا يمكن أن يفتح مجال المنافسة والإبداع وتقديم خدمات جديدة، كذلك ضرورة الاهتمام بموضوع التحول نحو المصارف الإسلامية والتمويل المتوافق مع الشريعة، لأن نموذج التمويل فيها يُناسب واقع الناس.

وبيّن فيومي أن الأمر المهم المساعد في تطوير القطاع المصرفي هو إمكانية جذب رؤوس أموال أو الاستثمارات الخارجية بعد رفع بعض القيود والعقوبات وتحسن العلاقات الدولية، فإذا ترافق ذلك مع إصلاحات فعلية سيعيد بعض الثقة للمستثمرين والمغتربين لعودة الودائع.

وختم بالقول: إن النقطة المهمة هي عودة البنوك السورية لنظام المدفوعات العالمية ما يؤدي إلى التوسع في الخدمات الرقمية والإلكترونية.

لجنة لمراقبة المنشآت الغذائية..

5952 ضبطاً نظمتها حماية المستهلك بدمشق خلال عام

الحرية – حسام قره باش

أصدرت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق تقريراً إحصائياً، تضَّمن الحصاد الرقابي والخدمي خلال عام التحرير، حيث بلغ مجموع الضبوط العدلية 5952 ضبطاً منها ما يتعلق بسلامة الغذاء وعددها 509 ضبوط وما يخص الأسعار 2750 ضبطاً.

ولفت التقرير إلى رصد 40 ضبطاً في حالة الغش والتدليس وضبوط مخالفة اللحوم الحمراء 188 ضبطاً واللحوم البيضاء 112 ضبطاً و 117 ضبطاً لمواد منتهية الصلاحية.

بالمقابل، بلغ إجمالي عدد الضبوط العدلية والعينات وفقاً لتقرير التجارة الداخلية بدمشق حوالي 7649 ضبطاً، حيث وصل مجموع العينات الغذائية 1304 عينات، كان المطابق منها 876 عينة والمخالف 422 عينة أي ما يعادل نسبة المخالفة 32,5٪ في حين وصل عدد العينات اللاغذائية 393 عينة

المطابق منها 311 عينة والمخالف 80 عينة أي بنسبة مخالفة 20,4٪.

وبما يخص ضبوط مادة الخبز، بلغ عدد الضبوط التموينية في الأفران العاملة 567 ضبطاً منها 300 ضبط للأفران الخاصة و 267 ضبطاً للأفران العامة و 4 ضبوط تتعلق بالاتجار بالدقيق.

وعن حال الأسواق بشكل عام، قال مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق غياث بكور لصحيفة "الحرية" : نسعى أن تكون الأسواق بأفضل حال ومطابقة للاشتراطات الصحية، وتكون جميع المواد الغذائية المقدمة للمستهلك سليمة صحياً ومطابقة للمواصفات، إذ تقوم الدوريات بشكل يومي من خلال المراقبين الصحيين ومراقبي سلامة الغذاء بتفقد المحلات والمطاعم وإجراء الجولات الدورية عليها، مبيناً وجود لجنة لمراقبة جميع المنشآت الغذائية تقوم بزيارة هذه المنشآت وتقديم النصائح لها وتقديم كل ما يلزم من إرشادات وتوعية من أجل أن تكون هذه المنشآت مطابقة للشروط الصحية ويكون أيضاً الغذاء المنتج لديها سليماً وصحياً، وفي حال كانت هناك مخالفات جسيمة، يتم تنظيم الضبوط بحق هذه المنشآت واتخاذ الإجراءات القانونية أصولاً من قبل الوزارة.

وأكد بكور في تصريحه للحرية سحب أكثر من 10-15 عينة يومياً في دمشق للتأكد من مدى مطابقة الأغذية والمواد المطروحة للبيع في الأسواق ومدى سلامتها صحياً ليتم تحليلها في مخابر معتمدة من قبل الوزارة، حيث بلغ عدد العينات الشهر الفائت حوالي 225 عينة تم سحبها، فيما بلغ عدد الضبوط المنظمة حوالي 1300 ضبط في أسواق دمشق تركز أغلبها على عدم الإعلان عن الأسعار والاشتراطات الصحية والمخابز والفواتير.

العـدد 16 | السنة الأولى | السـبت 13 كانـون الأول 2025 م
الحرية

ما هما طرفا الاقتصادي الكلي؟ وكيف يمكن لسوريا تجنب الأزمة المركبة؟

الحريّة – ميليا اسبر

أوضـح الخبير الاقـتـصـادي والمصرفي الدكتور إبراهيم نافع قوشجي أن سوريا تواجه أزمـة اقتصادية مركبة تتجلى في طرفي الاقتصاد الكلي وهما الطلب على النقود وعرضها.

منوهاً في تصريح لـ" الحريّة"، بأن هذه الأزمـة ليست مجرد خللٍ في الأسـعـار أو السيولة، بل هي انعكاس مباشر لانخفاض متوسط دخـل الفرد من جهة، ولضعف القوة الشرائية والسيولة النقدية من جهة أخرى.

خطة اقتصادية شاملة

وحـسـب د. قوشجي يجب معالجة هذين الطرفين بشكل متوازن عبر خطة اقتصادية شاملة وعادلة.

الـطـرف الأول: انخفاض الطلب على النقود أي الطلب على السلع والخدمات بسبب تدني متوسط دخل الفرد، حيث إن معظم الأسـر السورية تعاني من ضعف القدرة الشرائية، ولا يكفي الدخل لتغطية الحاجات الأساسية من غذاء، سكن، وتعليم. وهـذا يعني تقليص الطلب على السلع والخدمات، ما يضعف حركة الأسواق ويؤثر سلباً على الإنتاج، وتالياً يقلل من الحوافز الاستثمارية، ويـؤدي إلـى ركـود اقتصادي طويل الأمد.

أما من الجانب الآخر وهو عرض النقود ومشكلة السيولة بين د. قوشجي أنه رغم وجود كتلة نقدية في الاقتصاد، إلّا أنها غير فعّالة بسبب التضخم وانخفاض قيمتها الشرائية، لافتاً إلى أن المؤسسات المالية تعاني من ضعف القدرة على توفير السيولة الكافية لدوران رأس المال، ما يعوق النشاط الاقتصادي، وتالياً ارتفاع الأسعار مقابل ثبات أو انخفاض الدخول يجعل النقود المتداولة عاجزة عن تحريك عجلة الاقتصاد.

معالجة الاقتصاد بشكل متوازن

وأشار د. قوشجي إلى أن تحقيق التعافي الاقتصادي يتطلب معالجة طرفي الاقتصاد الكلي بشكل متوازن:

أولاً- معالجة جانب الطلب أي زيـادة الدخل المحدود عبر سياسات دعم الأجور وتحسين فرص العمل، وتوزيع عادل للدخل القومي وذلـك مـن خـلال إعـادة هيكلة النظام الضريبي وتوجيه الدعم للفئات الأكثر ضعفاً مع توفير أسـواق تنافسية، وخفض نسب الربح التجاري المبالغ فيها لضمان أسعار عادلة وتشجيع الاستهلاك المحلي.

ثانياً- معالجة جانب العرض: أي إعادة هيكلة النقد الوطني، بتبديل العملة أو إصلاحها بما يعزز الثقة ويحد من التضخم، وكذلك تأمين السيولة المدروسة، وكذلك ضخ نقدي محسوب يضمن دوران الأموال فـي الاقتصاد دون توليد تضخم جديد، بالإضافة إلى تعزيز النظام المصرفي عبر إصـلاح البنية المالية وتطوير أدوات الدفع الإلكتروني لتسهيل حركة الأموال.

رؤية شاملة

الخبير الاقتصادي والمصرفي ذكر أن معالجة الأزمـة الاقـتـصـادية في سوريا تتطلب رؤية شاملة تتعامل مع طرفي الاقتصاد في آن واحـد، فزيادة الدخل وتحقيق العدالة في توزيعه سيعيد الثقة للمستهلكين ويحفز الطلب، بينما إصلاح عرض النقود وتأمين الـسـيـولـة سيعيد الـحـيـوية لـلأسـواق ويضمن استقرار الأسعار. وختم بالقول: إنّ التعافي الحقيقي لن يتحقق إلا عبر خطة اقتصادية متوازنة تضع الإنسان في قلب العملية التنموية وتعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

قاعدة بيانات لأملاك «السورية للتجارة» في حمص وتصفية حقوق المنتهية خدماتهم

الحرية – اسماعيل عبد الحي

منذ أن تم دمـج المؤسسة الاستهلاكية مع الخزن والتبريد بداية عام 2017 بما يسمى السورية للتجارة وحركة الفساد لم تهدأ و الصفقات المشبوهة كانت العنوان الأبرز لمرحلة ما قبل التحرير حيث كان تعيين مدير عام أو مدير فرع يحتاج مبالغ طائلة من دون النظر إلى كفاءته أو شهاداته، ومعظمنا رأى المواد الغذائية منتهية الصلاحية والرز الفاسد وسمع عن سرقة المعونات التي تم تغليفها وبيعها في الصالات المنتشرة في محافظات شتى .

الأستاذ كمال الخولي مدير فرع السورية للتجارة بحمص وفي تصريح لصحيفة الحرية بين أن الفرع يعمل حالياً على إعداد قاعدة بيانات شاملة لجميع عقارات المؤسسة وتصفية حقوق العاملين المنتهية خدماتهم وتصفية حقوق العاملين الصادر بحقهم حكم المستقيل وقبول طلبات العمال الراغبين بالعودة إلى المؤسسة إضافة لصرف أجور عمال عتالة تمت الاستعانة بهم لنقل المواد من الصالات إلى المستودعات وصرف أجور حراس براد حمص وتصفية استحقاقات موردي التعيينات وتسليمهم مـواد من مستودعات الفرع إضافة لتحصيل الأقساط المترتبة على موظفي الجهات العامة والمطابقة مع مختلف مؤسسات القطاع العام وتنظيم محاضر لتصفية حقوق وواجبات المؤسسة .

وأشار الخولي إلى متابعة موضوع التعدي على أملاك المؤسسة بالطريقة الودية أو عن طريق قيادة الشرطة للمساعدة بالإخلاء) وإعداد دراسة كاملة لبيان الرأي القانوني بما يتعلق برفع قـرارات الحجز الاحتياطي الملقى على عمال سابقين وتحريك الدعاوى القضائية بموجب التقارير التفتيشية وطلب اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بما يضمن حقوق المؤسسة وإعلام الإدارة العامة وإبرام عقود ومحاضر تشغيل وتفعيل مع المستثمرين العقارات المؤسسة .

وفيما يخص عقارات الفرع في حمص وريفها بين الخولي أنه تتبع الفرع أملاك عددها / ٨٦ / عقاراً تم استثمار / ٣١ / منها، وبقي / ٥٥ / عقاراً غير مستثمر، وبالتالي فإن نسبة الاستثمارات هي / ٣٦/بالمئة علماً أن وحدة تبريد سوق الهال والمبنى الإداري للخزن والتسويق بمساحة أكثر من ستة آلاف متر مربع مشمولة بمشروع البوليفارد .

وتحدث الخولي عن عقارات خاضعة للتمديد الحكمي و عددها / ٤٤ / عقاراً تم استثمار / ١٥ / منها، وبقي / ٢٩ / عقاراً غير مستثمر وهناك عقارات تمت الموافقة على استثمارها أو تأجيرها وهناك عقارات ملك للمؤسسة عددها / ١٢ / عقاراً ما زالت بحالة مشروع عقد قيد الإنجاز.

وأخيراً تطرق الخولي إلى الصالات التي تم افتتاحها خلال فترة العمل على البطاقة الالكترونية (توسع أفقي) حيث تم تسليم / ١٤ / عقاراً منها لمالك العقار الأساسي، وبقي / ٤٣ / عقاراً قيد التسليم.

تراجع في الطلب وارتفاع في الأسعار..

مـاذا يحـدث في أسـواق اللحـوم؟

الحرية – عمار الصبح

تشهد أسعار اللحوم في محافظة درعا، ومنذ قرابة الشهر ارتفاعات تدريجية، إذ تراوح سعر كيلو لحم الخاروف بين 140 إلى 150 ألف ليرة، فيما تراوح سعر لحم العجل بين 110 و125 ألفاً، بمعدل زيادة وصل إلى 15% مقارنة عما كانت عليه الأسعار قبل شهر تقريباً.

وتـأتـي هـذه الارتـفـاعـات فـي وقـت تشهد فيه الأسـواق تراجعاً في الطلب على اللحوم، وانخفاضاً في المبيعات إلى مستويات وصفها أصحاب محال قصابة بـ"الحادة"، ما بات يثير جملة من التساؤلات حول أسباب هذا الارتفاع وإلى أين يمكن أن تصل الأسعار في قادم الأيام؟

منافسة صعبة أمام اللحوم البيضاء

وأرجع عدد من "القصّابين" الارتفاعات الأخـيـرة، إلـى جملة مـن الأسـبـاب أبرزها التبدلات الطارئة في سعر صـرف الليرة مقابل الـدولار، وارتفاع أسعار المواشي إضافة إلى منافسة الفروج باعتباره بديلاً أرخص.

وأوضح عبد الله المحسن صاحب محل للقصابة في مدينة الصنمين، أن السبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار المواشي، والتي ارتفعت بمعدل تـراوح بين 10 الـى 15٪ مقارنة عما كانت عليه في أشهر الصيف، إذ وصل سعر كيلو الخروف الواقف إلى 54 ألف ليرة، فيما سجل سعر كيلو الجدي قرابة 42 ألف ليرة، والعجل 40 ألف ليرة.

وأشـار السعدي لاتـجـاه الزبائن نحو الخيارات الأوفر في السوق، وتفضيلهم للفروج الذي انخفضت أسعاره مؤخراً، وهو ما أدى إلى تراجع الطلب على اللحوم الحمراء، إلا من قبل المضطرين لمناسبة ما أو المقتدرين مادياً.

أسعار المواشي إلى ارتفاع!!

ويترقب مربو المواشي مزيداً من ارتفاع الأسعار خصوصاً بعد الهطولات المطرية التي شهدتها عدد من مناطق المحافظة، والتي من شأنها إنعاش المراعي التي يتم الاعتماد عليها خلال أشهر الشتاء.

وأعرب أحد مربي المواشي عن اعتقاده بحدوث المزيد من التحسن في الأسعار خلال الأشهر المقبلة، ما يعوض بعضاً من الخسائر التي تعرض لها المربون، بعد موسم جفاف هو الاقسى حسب قوله ما دفعهم إلى الاعتماد بشكل شبه كلي على الأعلاف لإنقاذ مواشيهم.

ودعـا المربي إلـى تأمين دعـم أكبر لمربي الثروة الحيوانية، وتوفير الأعلاف بأسعار مخفضة وخصوصاً مـادة التبن التي ارتفع سعرها نتيجة موسم الجفاف الماضي، حيث وصل سعر الطن إلى أكثر من أربعة ملايين ليرة.

الأسواق تترقب

وأعلنت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير قبل أيام عن قرار يقضي بخفض الرسوم الجمركية المفروضة على واردات المواشي، في خطوة تهدف إلى دعم قطاع الثروة الحيوانية وتشجيع حركة الاستيراد المنتظم.

وشـمـلـت الـتـعـديـلات تخفيضات كبيرة على رسوم إدخال مختلف أنواع المواشي، فقد انخفض رسم الوارد من الأبقار، إلى 7 دولارات للرأس بدلاً من 53 دولاراً سابقاً، كما انخفض الرسم على الجِمال إلى 7 دولارات للرأس بدلاً من 27 دولاراً، فيما انخفض الرسم على الأغنام والماعز، إلى دولاريـن للرأس بدلاً من 7 دولارات.

بـدوره أكـد الخبير الـزراعـي قاسم السعدي، أن أهمية القرار تأتي من دوره في تأمين دعم للأسواق المحلية وتوفير احتياجاتها من اللحوم ومشتقات الثروة الحيوانية، فـضـلاً عـن أنـه يسهم في ترميم قطاع الثروة الحيوانية الذي تعرض لتشوهات حـادة بسبب تداعيات الحرب وتتالي مواسم الجفاف.

وكشف السعدي عن أن تأثيرات القرار تحتاج إلـى بعض الوقت حتى تنعكس على الأسواق وعلى المستهلك، ريثما يتم تنظيم عملية الاستيراد بشكل نظامي وبكميات مدروسة، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة اتخاذ التدابير الاحترازية وتشديد الرقابة الصحية على المواشي المستوردة خشية تسلل أمراض كالحمى القلاعية والجدري وهي أمراض ذات عدوى عالية ويمكن أن تضر القطيع المحلي.

مناظرات سوريا الجامعية تختتم جولتها الأولى في كلية الإعلام بجامعة دمشق

الحرية – مايا حرفوش

اختتمت بكلية الإعـلام بجامعة دمشق اليوم الجولة الأولى من المناظرات الجامعية تحت شعار "صوتٌ يُسمع وحوارٌ يجمع" التي تستضيفها للمرة الأولـى، بمشاركة طلاب من مختلف الجامعات السورية الحكومية، وبالتعاون مع مناظرات قطر وبرعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وشـارك بـالـفـعـالـيـات مـشـاركـون من محكّمين ومنسقين ومتـنـاظـريـن من مؤسسات أكاديمية متعددة، وتُعد هذه البطولة سابقة هي الأولـى من نوعها في سوريا وخطوة رائـدة في تاريخ الجامعة، إذ تجمع للمرة الأولى طلبة الجامعات في فضاء أكاديمي واحد للتنافس عبر جولات مناظرة تهدف إلى ترسيخ ثقافة الحوار وتعزيز مهارات الإقناع والتفكير النقدي.

عميد كلية الإعـلام د. خالد زعـرور، أكد مكانة كلية الإعلام كمنبر للحوار وكمساحة تحتضن الإبداع الفكري لدى الشباب الجامعي السوري، منوهاً بأهمية إحياء ثقافة المناظرة في الجامعات، مشيراً إلى جذورها العميقة في التراث العربي، اذ شكّلت المناظرات أحد أهـم أشكال الخطاب وإنـتـاج المعرفة عبر التاريخ، واعتبر أن إعـادة إحيائها اليوم ضمن بيئة جامعية منظمة تسهم في بناء جيل قادر على الحوار المسؤول وصناعة رأي عام واعٍ ومستنير.

بلا مجاملات

نصر بنكهة الحرية

علام العبد

تـمـيـزت الاحـتـفـالات الـمـخـلـدة بعيد الذكرى الأولى للنصر والتحرير في مختلف المحافظات السورية، بنشاطات ثرية أعادت صـور التضحيات الجسام التي قدمها أبطال عملية "ردع العدوان" من الشهداء الأبـرار والمجاهدين الأخـيـار، فـداء لهذا الوطن، وهي رسالة لأجيال اليوم والغد، للحفاظ على المكتسبات التي حققتها الثورة وأبطالها وفي مقدمتها، الحرية لهذا الشعب الذي كان على مدى سنوات طوال مقموعاً ومصادر الحرية، ومحروماً من حقوقه المشروعة.

موجة الأفراح العارمة التي عمت كل الأرجاء على امتداد الخارطة السورية بعيد التحرير الذي بات عيداً وطنياً لكل سوري، هي حـدث وطني استثنائي ومميز بكل المقاييس، على الرغم من أنها عفوية.. هـذه المرة الأولـى التي تخرج الجماهير وينطلق أزيـز الـسـيـارات وسـط صيحات المحتفلين، لكنها الـمـرة الأولـى التي يتقاسم هذا الفرح كافة المواطنين من مختلف المشارب والمكونات - الفئات والأعمار، ليس من أجل منافع أومكاسب شخصية أومـرشـح فـاز أوحـزب حـاز على أغلبية مقاعد البرلمان ....إلخ من أنماط المظاهر التي ألفها الشارع السوري في عهد النظام البائد وكانت حينها سائدة واليوم باتت بائدة.

هذه المرة خرج واحتفل الكل بسوريا ولأجـل سـوريـا، وتلك لعمري هي نكهة النصر عندما يـكـون للوطن ومـن أجل الوطن، نعم لقد كان السوري في كل مكان من هذا الوطن مبهراً ورائعاً ومحباً لثورته، شيباً وشباباً يقفون ويحيون الثورة وأبطالها، التي أنقذت الوطن من السرقة ومن " مغارة علي بابا " ما شكّل شحنة معنوية هامة.

ولم تكن قيمة الاحتفال بمرور عام من الحرية والنصر والتحرير في كونها كانت سبباً بإزالة تاريخاً طويلاً من الهزائم والإحباطات والاعتقالات والإقصاء والنفي، بقدر ما أنها فرصة لتقديم سوريا عبر ولادة جديدة وبوجه مشرق ومشرف وإحياء صورتها في المحيط الـدولـي، إن إعـادة بناء الاقتصاد بشكل ناجح والإعمار والبناء والإنجاز ووضع يد بيد اليوم باتت ضرورية ومُلّحة وهي الـذراع الطويل لبناء سوريا التي نحب ونريد، وكل هذا يستدعي جهداً وطنياً مضاعفاً لاستثمار هذا الحدث ألا هو الذكرى الأولى لانتصار الثورة وتوظيفه والأهم من ذلك هوالحفاظ عليه.

باختصار؛ لقد كـان الابتهاج بالذكرى الأولـى لـثـورة التحرير محطة تاريخيّة سيتوقف عندها الـسـوريـون كـل عام ليستذكروا مسيرة مآثرها الثورية الملحمية التي سطرها أبطالها المقاتلون والذين وهـبـوا حياتهم مـن أجـل تحرير الوطن الذين سقوا أرضه بدمائهم الطاهرة.

ويستذكرون محطة حاسمة شكلت تتويجاً لمسار طويل من تضحيات الشعب الـسـوري فـي سبيل اسـتـرجـاع سيادته وحـقـوقـه الـمـسـلـوبـة، وهـم يشقون طريقهم بخطى ثابتة نحو التطور والرقي والبناء والمحبة، تجسيداً لمعالم " سوريا المنتصرة والجديدة " التي يريدها الشعب كله.

الحرية
العـدد 16 | السنة الأولى | السـبت 13 كانـون الأول 2025 م

50 ألـف خدمة مجانية قدمتها العيادات الشـاملة في طرطوس من بداية العام

الحرية– ثناء عليان

يعـدّ مـركـز الـعـيـادات الـشـامـلـة في طرطوس مشفى صغيراً، يضم مجموعة من العيادات الطبية التخصصية المتعددة، التي تعمل على تقديم الخدمات الصحية مجاناً للمرضى.

عيادات شاملة

مدير العيادات الشاملة في طرطوس الـدكـتـور محمد عـمـران أكـد لصحيفة "الحرية" أن العيادات التخصصية الموجودة في المركز هي: العيادة العينية والأذنية، وعيادتان للأمراض الداخلية، وعيادة لجنة الأمـراض الـمـزمـنـة، والـعـيـادة العصبية، والنفسية والعظمية، والبولية، والجلدية، والنسائية، وعيادة طب الأطفال، بالإضافة إلى مخبر تحاليل وصيدلية وتمت إضافة عيادة تصوير بالإيكو المتطور، كما يضم مبنى الـعـيـادات الشاملة عـيـادة العناية بمرضى داء السكري.

وبيّن عمران أن المركز مـزود بعشرين طبيباً بشرياً من كافة الاختصاصات، إضافة إلى وجود أربعة أطباء غدد وداخلية عامة في العيادة السكرية، التي قدمت من بداية العام حتى نهاية شهر تشرين الثاني حوالي 60 ألف خدمة لـ ٢٢ ألف مراجع، لافتاً إلى أن المراجع يحصل بالإضافة إلى الأنسولين على خدمة قياس الخضاب السكري وأشرطة

قياس سكر منزلية وسيرنكات واستشارات طبية خلال كل زيارة.

50 ألف خدمة

وأشار عمران إلى أن أكثر من ٢٤ ألف مريض تلقوا أكثر من خمسين ألف خدمة مختلفة في المركز، لأن المراجع للمركز يحصل بالزيارة الـواحـدة على عـدة خدمات، ويـزور أكثر من عيادة تخصصية، بالإضافة للخدمات الملحقة كالتحاليل والتصوير بالإيكو وغيرها.

كما لـوحـظ –حسب عمران- أنـه في أشهر أيلول وتشرين الأول والثاني زيادة عدد المراجعين من ٥٠٠ مراجع أسبوعياً إلى ٩٠٠-١٠٠٠ مراجع، وبرأيه يعود ذلك لزيادة الإمكانات وتعدد الخدمات المضافة خلال هذه الفترة والمعاملة الممتازة التي يلقاها المراجعون من الكادر الطبي والإداري في المركز.

صعوبات

وبيّن د. عمران أن المركز يعاني من بعض الصعوبات، و تتمثل بقلة عدد الأطباء الاختصاصيين أحياناً في بعض العيادات، لافتاً إلى أن مدير الصحة الدكتور علاء البرهوم مـشـكـوراً يـقـوم بمتابعة الـمـوضـوع فـوراً وبتأمين كادر طبي متخصص بشكل تام.

كما ينقصنا – يضيف د. عمران- بعض التجهيزات والمواد الضرورية مثل الكواشف الخاصة بالمخبر، حيث تم الشهر الماضي إصلاح جهاز تحليل عالي الجودة المعطل منذ أربع سنوات، ونقوم الآن تدريجياً بتأمين الكواشف اللازمة له لإطـلاق خدمة مخبر شاملة قريباً، ويحتاج المركز لدعمه بالأدوية بشكل كافٍ، وعلمنا أن هذا الموضوع سيحل قريباً مع بداية العام القادم.

اهتمام كبير ومعاملة حسنة

وختم مدير العيادات الشاملة مؤكداً أنه تم وضع خطة طموحة لتطوير المركز، منها إضافة عيادة واحدة لطب الأسنان متخصصة بالجراحة الفكية والتقويم واللثة، وإصلاح جهاز الدور الإلكتروني، وأرشفة وأتمتة جميع المعلومات والخدمات إلكترونياً، وإطلاق خدمة الرسائل لإعلام المواطنين بمواعيد الخدمات المسجلين عليها، مشيراً إلى أنه تم منذ شهرين ترميم المركز وطلائه بألوان جديدة ذات طاقة إيجابية، وإضافة خدمات جديدة.

وفي لقاء مع عدد من المواطنين أكدوا أن هذه المراكز، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة تشكل رحمة كونها مجانية وتتوفر فيها معظم التجهيزات الطبية والأدوية رغم نقص البعض منها، وأثنوا على المعاملة الحسنة التي يجدونها من جميع العاملين في المركز، منوهين بأن أطباء المركز يعاينون المرضى باهتمام كبير.

تشققات بمدرسة عين الكبيرة في ريف الشيخ بدر

الحرية – مها يوسف

اشتكى أهالي مدرسة عين الكبيرة في ناحية الشيخ بدر بمحافظة طرطوس لـ"الحرية" من تدهور الحالة الإنشائية للمبنى، مشيرين إلى وجود تشققات وفواصل بين الجدران والأعـمـدة تصل إلـى نحو 3 سـم، إضافة إلـى تسرب مياه الأمطار عبر النوافذ، وبقاء بعضها مكسوراً أو مُرمماً بشكل مؤقت، ما يجعل الصفوف غير ملائمة لفصل الشتاء.

كما لفت الأهالي إلى أن المدرسة تقع في منخفض أسفل الطريق، الأمر الذي يؤدي إلى تجمع المياه حولها ويعيق وصول الطلاب في أيام الأمطار الغزيرة.

ورداً على الشكوى، أوضح مدير تربية طرطوس مهند عبد الرحمن في تصريح لـ"الحرية"، أن المدرسة مؤلفة من طابق أرضي وفي موقع منخفض قياساً بالطريق، ما يتسبب بتجمع مياه الأمطار حولها، مؤكداً أن معالجة هذه المشكلة تقع ضمن مسؤوليات بلدية الوردية وليست ضمن صلاحيات مديرية التربية.

وبخصوص السلامة الإنشائية للمبنى، بيّن عبد الرحمن أنه تمت مخاطبة مديرية الخدمات الفنية سابقاً لإجراء الكشف الهندسي، وجاء الرد حينها بأن «الجملة الإنشائية للمبنى مقبولة ولا تزال قابلة للاستثمار». كما جرى بعد زلزال شباط 2023 الكشف عليها مجدداً من قبل لجنة السلامة العامة في المحافظة، التي أكدت أن البناء «آمن إنشائياً». وأضاف: تم رفع اسم المدرسة إلى منظمة اليونيسيف لتأهيلها، حيث قامت المنظمة بالتعاون مع دائـرة الأبنية المدرسية بالكشف الفني وإعـداد دراسة مناسبة، إلا أن الدراسة لم تُعتمد بسبب قلة عدد الطلاب.

وأشـار مدير التربية إلـى إعـداد عـدة دراسـات فنية لترميمات خفيفة إلى متوسطة خلال السنوات الماضية، إلا أن تنفيذها تعذّر نتيجة التغيرات الكبيرة في الأسعار وضعف التمويل والإمكانات المادية المتاحة.

اللاذقية تدشن ثلاث سيارات إطفاء حديثة لمكافحة حرائق الغابات

اللاذقية – نهلة أبوتك

دشّنت مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في محافظة اللاذقية، اليوم الأربعاء ١٠ كانون الأول، إدخال ثلاث سيارات إطفاء جديدة ومتطورة إلـى الخدمة، والمخصّصة للاستجابة لحرائق الغابات، وذلك بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

وفي تصريح لـ"الحرية" ، قال مدير مديرية الطوارئ والكوارث في محافظة اللاذقية عبد الكافي كيال: تمثل هذه الخطوة إضافة نوعية لقدراتنا على مواجهة حرائق الغابات وحماية الغطاء النباتي، خصوصًا في موسم الجفاف. نحن نثمّن الدعم المستمر من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، الذي يعكس عمق العلاقات الأخـويـة ويساهم في تخفيف معاناة المجتمعات المحلية المتضررة. وأشار كيال إلى أن السيارات الجديدة مجهزة بأحدث التقنيات، وتتيح الاستجابة السريعة والفعّالة لمختلف حالات الطوارئ، مؤكداً أهمية التعاون المستمر بين الجهات المحلية والدولية لتعزيز القدرات الوطنية في مواجهة الكوارث الطبيعية.

يأتي هذا الدعم في إطار مساندة المملكة العربية السعودية لـوزارة الـطـوارئ وإدارة الـكـوارث في تعزيز استعداداتها، وضمان حماية البيئة والحياة البرية، وامتدادًا لجهود المملكة في دعم المجتمعات المتضررة.

حضر حفل التدشين كـلٌّ من مساعد مدير إدارة الإغاثة العاجلة في مركز الملك سلمان للإغاثة ناصر السبيعي، ومدير مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في محافظة اللاذقية عبد الكافي كيّال.

«زهرة النيل» على طريق «الإزالة» في الغاب.. والقطاع الزراعي المستفيد الأكبر

الحرية – رحاب الإبراهيم

أطلقت الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب بالتعاون مع منظمتي "الفاو" و"WFP"، مشروعاً لإزالة نبات "زهرة النيل" الغازي، الذي يهدد شبكات الري ويستهلك كميات كبيرة من المياه، وذلك ضمن الجهود الرامية لتحسين الواقع الزراعي وحماية الموارد المائية في منطقة الغاب، وسط انتقاد من الفلاحين والخبراء للتأخر في تنفيذه أثناء فصل الشتاء بينما يمكن تحقيق نتائج أفضل حال اتخاذ خطوة إزالة هذه النبتة المضرة خلال أيام الصيف حينما يكون نهر العاصي شبه جافٍ وكذلك قنوات الري.

"الحرية" تواصلت مع الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب لمعرفة أين وصلت في تنفيذ هذا المشروع المهم والتحديات التي تواجه تنفيذه، حيث بين المدير العام المكلف بتسيير أعمال الهيئة المهندس رعد رعدون أن المشروع انطلق من منطقة شيزر باتجاه الغرب في منطقة الغاب، على مسافة ٢٠ كم، حيث تنفذ أعمال الإزالة حتى الآن على طول كيلومتر واحد.

وبيّن المهندس رعدون أن مشروع إزالة زهرة النيل يواجه تحديات ميدانية، أبرزها وجود الألغام ومخلفات الحرب، ولاسيما في مناطق التعزيل، علماً أن أعمال الإزالة تجري باستخدام وسائل وآليات مناسبة لضمان تنظيف مجرى القنوات وضمان سريان المياه بشكل فعّال، لا سيما مع اقتراب الموسم الزراعي الشتوي.

وشدد المهندس رعدون على أن إزالة زهرة النيل له منعكسات إيجابية عديدة على المحاصيل الزراعية، حيث ستسهم إزالتها في تحسين تدفق المياه إلى الأراضي الزراعية، ما يسهل وصولها للمزارعين ويقلل من الفاقد المائي، وهذا سيترك آثاراً مهمة على الواقع الزراعي في المنطقة ويعزز فرص الاستقرار والإنتاج.

ومن الجدير بالذكر أن زهرة النيل تعد من النباتات الغازية التي تسبب أضراراً بيئية واقتصادية كبيرة، حيث تؤدي إلى إغلاق قنوات الري، وتفاقم فاقد المياه، وتهدد التنوع الحيوي في المسطحات المائية.

نافذة للمحرر

عندمـا توقـن أن لك وطناً

وليد الزعبي

عمت أفراح السوريين العارمة ربوع الوطن بشكل لم يسبق له مثيل، وكأنهم لأول مرة يوقنون أن لهم وطناً، حيث خرجوا بمختلف شرائحهم وفئاتهم العمرية، ليشاركوا بمناسبة مرور عام على التحرر من نظام الظلم والطغيان.

بالأمس، شكل الطوفان البشري السوري ابتهاجاً بعيد التحرير، إعلاناً مدوياً عن طي صفحة حقبة حالكة الظلام إلى غير رجعة، والثبات والتمكين في معركة بناء سوريا الجديدة على أسس متينة حتى تبلغ الحضارة التي تليق بماضيها ومستقبلها وينعم أبناء شعبها العظيم بثمارها.

تتأكد مجدداً رؤية الإدارة الجديدة لسوريا بأن الرهان في بناء الوطن لا يكون صائباً إلّا على الشعب قبل أي رهان آخر، إذ بتكاتفه وتعاضده يعم الأمان والسلام والاستقرار وتتبدد جميع التحديات وتتذلل العقبات وتنمو البلاد وتزدهر.

الهمم لن تستكين فيما هو آتٍ من كتابة فصول الحكاية السورية المشرقة، فهي ماضية من نصر إلى نصر إن شاء الله لتخلد في صفحات التاريخ معاني وعبراً عن تضحيات وصبر وثبات وإصرار السوريين في سبيل بقاء وطنهم حراً أبياً.

وكل عام والشعب السوري العظيم ووطننا الغالي بألف خير ومن نصر إلى نصر بعون الله.

منصة للاقتصاد المعرفي والابتكار الطلابي

مركز التصنيع والاستشارات العلمية في جامعة طرطوس

الحرية – فادية مجد

انطلق مركز التصنيع والاستشارات العلمية في جامعة طرطوس ليجسّد رؤية الربط بين الجامعة والمجتمع، ويترجم المعرفة الأكاديمية إلى تطبيقات عملية.

ومن خلال تعزيز البحث العلمي التطبيقي، يسعى المركز إلى دعم الاقتصاد الوطني، وتمكين الطلاب من الإسهام الفاعل في مسيرة التنمية عبر مشاريع تنموية مبتكرة وخدمات استشارية متخصصة.

التأسيس والأهداف

وفي هذا السياق أفاد الدكتور سعود عبد الحليم كده مدير مركز التصنيع والاستشارات العلمية في كلية العلوم بجامعة طرطوس أن المركز أحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم /250/ لعام 2022، بهدف تحقيق الربط العملي بين الجامعة والمجتمع، وتفعيل الاقتصاد المعرفي من خلال تحويل المعرفة

إلى تطبيقات عملية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وأشار في تصريح لـ"الحرية" إلى أن المركز يسعى لإحداث نقلة نوعية في التعليم العالي والبحث العلمي التطبيقي، عبر تعزيز الأبحاث المؤثرة في الواقع الاقتصادي والصناعي، وجعل التعليم العالي مرجعية في البناء والتطوير المجتمعي، من خلال المشاريع التنموية، الحلول الاستشارية، والعمليات التصنيعية، تنفذها فرق متعددة التخصصات تضم طلاباً من مختلف المراحل الجامعية.

شراكات وطنية

المركز لا يقتصر في عمله على كوادر جامعة طرطوس، بل يضم باحثين من مختلف الجامعات السورية والهيئات العلمية التابعة لوزارة التعليم العالي والوزارات ذات الصلة، ويعمل وفق خطة مدروسة لتحويل الأبحاث من حيزها النظري إلى منتج نهائي، معتمداً على دراسات الجدوى الاقتصادية وتحليل بيانات السوق.

خدمات للطلاب

كما أن المركز يتيح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا الانضمام إلى الفرق البحثية، ما يعزز مهاراتهم التطبيقية ويرفع من مستواهم الأكاديمي، إضافة إلى إمكانية تحقيق دخل من عائدات المشاريع. كما يمنحهم فرصة المشاركة في المؤتمرات العلمية وورش العمل، ويخضعون لبرامج تدريبية متقدمة تعزز فكرهم العلمي وروح العمل الجماعي، ما يؤهلهم ليكونوا طلاباً باحثين.

دعم المؤسسات

وبيّن كده أن المركز يقدم خدماته الاستشارية والتصنيعية للمؤسسات العامة والخاصة، من خلال تصميم وتصنيع تقنيات متخصصة تتوافق مع طبيعة عمل الجهة المعنية، سواء عبر عقود مباشرة أو من خلال تسويق منتجات تقنية تسهم في تطوير العملية الإنتاجية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
العـدد 16 | السنة الأولى | السـبت 13 كانـون الأول 2025 م

30 % من طالبي العمل يتعرضون للنصب عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الحرية – بشرى سمير

في عصر التحول الرقمي المتسارع أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي منصات رئيسية للبحث عن الوظائف وفرص العمل، لكن هذا الانتشار جاء بمثابة سلاح ذي حدين حيث حوّلت هذه المنصات نفسها إلى ساحة خصبة لانتشار عمليات النصب والاحتيال عبر إعلانات الوظائف المزيفة التي تستغل حاجة الباحثين عن عمل ويأسهم في ظل ظروف اقتصادية صعبة.

تقول عبير وهي مدرسة لغة إنكليزية: قرأت منذ فترة إعلاناً عن الحاجة إلى مدرسة لغة إنكليزية وتواصلت مع صاحبة الرقم التي نشرت الإعلان وبعدة مدة من تدريس ابنتها اقترحت علي التقدم إلى وظيفة في إحدى المنظمات الدولية وإنها تضمن لي التعيين إنا وأختي خريجة علم الاجتماع مقابل ١٠ آلاف دولار، وبعد أن قبضت المبلغ الذي حولته لها أغلقت هاتفها الجوال واختفت عن الأنظار.

وبين المهندس سالم حجيج الخبير في الأمن المعلوماتي والتقني ارتفاع نسبة الاحتيال الوظيفي عالمياً بسبب الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي، حيث يستخدم المحتالون الخوارزميات المتقدمة في إنشاء قوائم الوظائف، واختيار الوظائف الأكثر شيوعاً، فضلًا عن جعل عرض العمل المزيف أكثر صدقية وملائماً للفروق الثقافية والاختلافات في اللغة، مشيراً في تصريح لـ"الحرية" إلى أن المحتالين باتوا قادرين بكل سهولة على إنشاء مواقع وصفحات متخصصة، ونشر إعلانات توظيف وهمية لخداع الباحثين عن عمل، وسرقة هوياتهم الرقمية وأموالهم.

وأضاف: إن عمليات النصب عبر إعلانات الوظائف الرقمية تعتمد على عدة آليات احتيالية منها بيع الوهم، حيث ينشر المحتالون إعلانات لوظائف برواتب مغرية وشروط مرنة لجذب أكبر عدد من المتقدمين ثم يطلبون رسومًا للتسجيل أو التدريب كما يتم سرقة البيانات الشخصية حيث تطلب هذه الإعلانات معلومات شخصية وحساسة مثل صور الهوية وأرقام الحسابات البنكية تحت ذرائع مختلفة، لاستخدامها في عمليات احتيال لاحقة.

ولفت حجيج إلى أنه غالباً ما يطلب المحتالون من الضحايا دفع مبالغ مالية مقابل "مصاريف تأشيرات العمل أو "تذاكر السفر" لوظائف وهمية في الخارج وأضاف كما يتم الاستغلال المجاني للجهد من خلال الطلب من المتقدمين إنجاز مشاريع أو مهام كجزء من "اختبار القبول" ثم يستغلون هذا العمل دون مقابل مادي ويمكن أن يدعو المحتالون الضحايا للمقابلات عبر الإنترنت لتضليلهم، حيث يتم استخدام منصات الفيديو

زيف الإعلانات

وأشار حجيج إلى انه يمكن كشف زيف الإعلانات الوهمية وخداعها من خلال عدة أمور منها المكالمات المُلحة، والدعوة إلى سرعة الاستجابة وعدم تفويت الفرصة، ورسائل بريد إلكتروني غير مهنية، تتضمن أخطاء إملائية ووسائل اتصال غامضة، وصفحات منصات تواصل اجتماعي، أنشئت حديثاً أو لا توجد بها معلومات واضحة، والمواقع الإلكترونية المشبوهة التي تتضمن بروتوكول الاتصال غير المشفر (HTTP) ما يعني أن المعلومات التي يتم إدخالها عبر الموقع ليست في أمان إضافة إلى وجود روابط مرفقة في الرسائل البريدية، أو منصات التواصل الاجتماعي.

الأسباب الكامنة وراء الانتشار

وارجع حجيج انتشار هذه الظاهرة إلى سهولة النشر وانعدام الرقابة حيث تتيح منصات التواصل الاجتماعي نشر الإعلانات بسهولة وبتكلفة زهيدة مع غياب آليات فعالة للتحقق من مصداقية المعلنين. مردفاً: إن البطالة والفقر تزيد من يأس الباحثين عن العمل، ما يجعلهم فريسة سهلة للوعود الوهمية وعرضة للإغراءات المادية السريعة.

ضعف الوعي الرقمي

كما يسهم ضعف الوعي الرقمي في وقوعهم في الفخ إذ لا يمتلك الكثيرون، خاصة من فئات الشباب الوعي الكافي للتعرف على علامات الإعلانات الوهمية وحذر حجيج الشباب من الاندفاع وراء الوظيفة براتب مغرٍ دون التأكد من المصدر أو الجهة صاحبة الإعلان وموثوقيتها والحذر من أي إعلان يطلب رسومًا للتقديم، فالشركات الشرعية لا تتطلب من المتقدمين دفع أموال.

الضرر النفسي

من جانبها الاختصاصية الاجتماعية والنفسية سوسن السهلي أكدت أن التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة تتعدى الخسائر المادية المباشرة لتشمل الضرر النفسي والشعور بالخذلان والخداع حيث يشعر الضحايا بالإهانة ويخسرون الثقة في منصات التوظيف الرسمية وخاصة بعد أن أمضوا وقتاً طويلاً في متابعة فرص وهمية وبنوا أحلاماً عليها بدلاً عن البحث عن فرص حقيقية ما يؤدي إلى تآكل الثقة الرقمية و تقوض هذه الممارسات الثقة في الاقتصاد الرقمي ككل.

خطة لتطوير مشروع «الغابة الاستوائية» في طرطوس

الحرية – منال الشرع

يواصل مشروع "الغابة الاستوائية" في طرطوس ومع خطط التطوير الطموحة والفعاليات الموسمية المتنوعة، ترسيخ مكانته كمقصد مفضل للعائلات الباحثة عن الترفيه الهادف والاسترخاء، وأصبح المشروع وجهة لا مثيل لها في قلب المدينة، تنقل زوارها إلى عالم استوائي ساحر دون الحاجة للسفر بعيداً، مؤكدةً دورها كنموذج ناجح للسياحة الداخلية والترفيه العائلي المبتكر.

الخبير الزراعي وصاحب المشروع حسن محمد، أكد بحديثه لـ" الحرية "، أن الغابة الاستوائية في طرطوس ليست مجرد وجهة صيفية فحسب، فهناك مساعٍ لجعلها تجربة متكاملة تتطور مع فصول السنة وتستجيب لاهتمامات زوارها، لتقدم لهم دائماً سبباً جديداً للعودة.

ومع برودة الشتاء، تتحول "الغابة الاستوائية" إلى ملاذ دافئ، حيث يتم التركيز على تقديم المنتجات الساخنة المحضرة في فرن الحطب التقليدي، إلى جانب قائمة متنوعة من المشروبات التي تجذب الزوار، وتكتمل الأجواء الاحتفالية مع تزيين المنتزه بزينة الميلاد ورأس السنة، ما

يوفر للزوار تجربة مبهجة تمزج بين الطابع الاستوائي ودفء الأعياد.

وتتواصل جهود التطوير لإثراء تجربة الزائرين، حيث كشف الخبير محمد عن مشاريع مستقبلية واعدة، اذ يجري العمل حالياً على استكمال حديقة الأشجار والثمار الاستوائية لتكون مفتوحة بالكامل أمام الزوار، وستقدم هذه الحديقة فرصة نادرة للتعرف عن قرب على أنواع فريدة من الفواكه والنباتات مثل "الدراغون فروت، والباشن فروت، والبيبينو"، وغيرها من الأصناف التي تنمو في بيئات خاصة.

كما أشار إلى وجود خطط جارية لافتتاح "المغارة" التي يحمل المنتزه اسمها، والتي تمثل جزءاً تاريخياً ورمزياً من هوية المكان، وسيشكل افتتاحها إضافة نوعية لتجربة الزوار.

وأكد الخبير الزراعي أنه مع اقتراب شهر رمضان المبارك في النصف من فصل الشتاء ، تستعد "الغابة الاستوائية" لتقديم فعاليات مميزة، اذ سيتم تنظيم أنشطة ما بعد الإفطار تتناغم مع هوية المكان وطبيعته الهادئة، ما يوفر للعائلات وجهة مثالية لقضاء أمسيات رمضانية ممتعة في الهواء الطلق، بعيداً عن صخب المدينة.

وأكد محمد أن هذه المشاريع تأتي استجابة مباشرة للتوصيات السنوية التي يقدمها الزوار.

تحديات تواجه الأطباء البيطريين.. وجهود كبيرة لاستقرار عملهم في طرطوس

الحرية – وداد محفوض

يعيش القطاع البيطري في محافظة طرطوس، تحديات كبيرة تؤثر بشكل مباشر على عمل الأطباء البيطريين والمربين على حدٍّ سواء. حيث يواجه القطاع ظروفاً اقتصادية صعبة من جراء تراجع أعداد الثروة الحيوانية في المحافظة، إضافة إلى الضغوط التي تفرضها الظروف المعيشية الراهنة على الجميع.

وفي حديث لـ"الحرية" تحدث نقيب الأطباء البيطريين في محافظة طرطوس الدكتور أحمد عبيد ، عن أبرز القضايا التي تواجه الأطباء البيطريين.

312 طبيباً في طرطوس

أشار عبيد إلى أنه يوجد في محافظة طرطوس حوالي 312 طبيباً بيطرياً مسجلين في نقابة الأطباء البيطريين، جميعهم يعملون في عياداتهم الخاصة. وأن النقابة تفرض معايير صحية واضحة ومشددة على الأطباء البيطريين، خاصة في ما يتعلق بممارساتهم الطبية، وأن استخدام الأدوية البيطرية مشروط بأن يكون مستوراً بالطريقة النظامية وملصقاً عليه اللصاقة النقابية، كما يجب أن تتوافر في عياداتهم وفقاً لأعلى معايير الجودة العالمية.

تراجع أعداد الثروة الحيوانية

ولفت د. عبيد إلى أن من أبرز الصعوبات التي يواجهها الأطباء البيطريون، تراجع أعداد الثروة الحيوانية في المحافظة نتيجة لارتفاع أسعار الأعلاف ، ما دفع العديد من المربين إلى الابتعاد عن تربية الحيوانات بسبب تكاليفها المرتفعة، ما يزيد العبء على الأطباء البيطريين الذين يسعون للحفاظ على صحة الحيوان في ظل هذه الظروف الصعبة.

وأضاف: لقد انعكس الواقع الاقتصادي الراهن بشكل ملحوظ على أسعار المنتجات الحيوانية، حيث شهدت أسعار الدواجن والحليب انخفاضاً كبيراً بعد دخول اللحوم المجمدة والفروج المستورد، بالإضافة إلى الحليب المجفف من الخارج, هذا التراجع في الأسعار يمثل تهديداً خطيراً للقطاع المحلي، خاصة بالنسبة للمربين الذين يجدون أنفسهم في منافسة غير متكافئة مع المنتجات المستوردة، ما يزيد من الضغوط الاقتصادية على الأطباء البيطريين والمزارعين.

أجور مفروضة

أما عن دور النقابة في المراقبة، فبين النقيب أن الطبيب مُلزم بالأجور المفروضة من قبل وزارة الزراعة وأي تجاوز من قبله يحيله للتنبيه والمساءلة. وأكد د. عبيد أنه على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع البيطري، يواصلون العمل على تقديم الدعم المستمر للأطباء البيطريين في جميع المجالات. كما تسعى النقابة إلى ضمان سلامة الأدوية البيطرية المتوافرة في السوق، من خلال رقابة مستمرة لضمان التزام الأطباء بمعايير الجودة والسلامة الصحية. كما تعمل على تسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص البيطرية لتيسير عمل الأطباء البيطريين في عياداتهم.

وأوضح حرص النقابة في تحصيل حقوق الأطباء البيطريين، إذ نجحت في رفع مطالبها بخصوص زيادة رواتب الأطباء المتقاعدين، و تم الاتفاق على تنفيذ هذا القرار بداية من عام 2026، ما يعكس اهتمام النقابة بتهيئة بيئة عمل مناسبة لأطباء المستقبل وحماية حقوقهم.

ايقاف الاستيراد

وعن المقترحات المستقبلية لتحسين القطاع البيطري، أضاف د. عبيد أن النقابة قد تقدمت بعدد من المقترحات لتحسين الواقع البيطري في سوريا، أبرزها إيقاف استيراد اللحوم والفروج من الخارج وكذلك الحليب المجفف، وذلك بهدف حماية القطاع المحلي وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السورية. وقد حظيت هذه المقترحات باهتمام الجهات المعنية، التي بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات لتنفيذ هذه القرارات في القريب العاجل.

في ختام حديثه، شدّد الدكتور أحمد عبيد على أن النقابة تقوم بدور يتجاوز الرقابة البسيطة ليشمل الدعم المستمر للأطباء البيطريين في مواجهة التحديات اليومية. ورغم الصعوبات التي يواجهها القطاع البيطري في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، فإن النقابة تواصل بذل كل الجهود لضمان استقرار القطاع وتحقيق أفضل النتائج في رعاية الثروة الحيوانية، مؤكداً أن النقابة تبقى هي الدرع الواقي للأطباء البيطريين في هذه الأوقات العصيبة، ملتزمة بدورها في حماية صحة الحيوان وتطوير القطاع البيطري بطرطوس .

شركة كهرباء ديرالزور تحذر من الاستجرار العشوائي

الحرية ـ عثمان الخلف:

بدأت ورشات الشركة العامة لكهرباء دير الزور اليوم بتركيب أجهزة إنارة في عددٍ من شوارع المدينة ، وذلك بالتعاون مع هيئة الإغاثة الإنسانية IYD في خطوة تهدف إلى تعزيز الأمان في المدينة .

وأكد مدير عام كهرباء ديرالزور المهندس ياسر العبد الله لـ الحرية أنه سيجري تركيب 100 جهاز إنارة ، بتمويل من هيئة الإغاثة IYD ، مُشيراً إلى أن هذه المبادرة لا تقتصر على تأمين الإضاءة فحسب ، بل تمثل إشارة أمل تُعيد الطمأنينة للبيوت ، وتمنح السكان القدرة على التنقل ليلاً بثقة أكبر.

وكانت الشركة العامة للكهرباء، وفق تصريح سابق للعبدالله قد قامت في 11 تشرين الثاني الماضي، وبالتعاون مع جمعية "تكاتف" بتركيب أجهزة إنارة تعمل بالطاقة الشمسيّة في شارع النهر ضمن المرحلة الأولى من المشروع ، بهدف تحسين الإضاءة العامة وتوفير حلول طاقة مستدامة ، فيما جرى بالتزامن تسليم مواقع العمل لتركيب 800 جهاز إنارة مع أعمدتها في عددٍ من أحياء المدينة، بالتعاون مع منظمة ADRA، في إطار خطتها لتعزيز الإنارة العامة.

فيما نفذت ورشات الشركة ، بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مشروعاً للإنارة العامة في مدينة البوكمال وعدد من البلدات التابعة لها.

شمل تركيب 102 عمود إنارة جديد ، تمهيداً لتركيب الأجهزة عليه.

من جانبٍ آخر حذّرت الشركة من تزايد حالات الاستجرار العشوائي للتيار الكهربائي في بعض الأحياء ، ما يُسبب أضراراً جسيمة على الشبكة، وخروج عددٍ من المحولات عن الخدمة نتيجة الأحمال الزائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انقطاعات متكررة في التيار.

وبيّن مدير عام شركة كهرباء ديرالزور أن هذا النوع من الاستجرار يتسبب في زيادة مفاجئة بالأحمال تتجاوز استطاعة المراكز والمحولات، ما يؤدي إلى ارتفاع في شدة التيار وحدوث أعطال متكررة تتطلب وقتاً وجهداً لإعادة التأهيل، وتؤثر سلباً على استمرارية وصول الكهرباء إلى المشتركين.

«زراعي» حلب يطلق برنامج القرض الحسن للقمح

الحرية- أنطوان بصمه جي:

أطلق المصرف الزراعي التعاوني في حلب برنامج تمويل "القرض الحسن" المعفى من الفائدة لتغطية مستلزمات إنتاج القمح للموسم الحالي، في خطوة تحمل في طياتها نية لإنقاذ الموسم الزراعي.

وكشف مدير المصرف الزراعي التعاوني في حلب محمد حبو في تصريح لـ "الحرية" عن تفاصيل البرنامج الذي يستهدف محصول القمح حصراً، للأراضي المروية وأراضي منطقة الاستقرار الأولى وذلك وفق تراخيص رسمية صادرة من مديرية الزراعة والدوائر الزراعية التابعة لها.

وبحسب تصريح حبو فإن طرق التمويل تبدأ بحسب مساحة العقار، فإذا كانت قيمة التمويل المطلوبة تقل عن 15 مليون ليرة سورية يحتاج الفلاح إلى كفيلَين، أما إذا تجاوزت هذه القيمة فيتعين على الفلاح تقديم ضمانة عقارية، أي رهن الأرض ذاتها أو غيرها.

وأشار مدير المصرف إلى أن تمويل مستلزمات الإنتاج- بذار القمح بالتنسيق مع مؤسسة إكثار البذار، بسعر 5500 ليرة للكيلو، وسماد الفوسفات بـ 5 ملايين ليرة للطن الواحد، مؤكداً إعفاء الفلاح من عمولة الارتباط ورسوم دراسة الملف وجميع الرسوم المالية لموسم 2025_2026.

الجدير ذكره أن برنامج "القرض الحسن" في مصرف حلب الزراي يشبه وصفة طبية صحيحة المكونات، لكنها صعبة التطبيق على مريض منهك.

الحرية
العـدد 16 | السنة الأولى | السـبت 13 كانـون الأول 2025 م

تعزيز المصـادر المائية في درعـا بعد التحرير خفف كثيراً معاناة السكان في تأمين مياه الشرب

الحرية – وليد الزعبي

لطالما شكلت صعوبة تأمين مياه الشرب بالقدر المقبول لسكان محافظة درعا معاناة كبيرة على مدى عدة سنوات مرت، وبالتحديد خلال أشهر فصل الصيف منها، ورتب ذلك عليهم أعباء مالية كبيرة لقاء سد باقي احتياجاتهم إليها من الصهاريج الجوالة، والأسباب كما هو معلوم تتعود لتعاقب الجفاف مع قلة الهاطل المطري، والاستنزاف الجائر للمخزون الجوفي بعد أن حفرت الآبار الزراعية المخالفة بالآلاف خلال السنوات الفائتة، لكن مع بدء الشتاء الحالي عادت لتتحسن غزارات المصادر المائية بعد أن توقف ضخ تلك الآبار، وبدأ يحصل السكان على احتياجهم من مياه الشرب بالقدر المعقول، وما دعم هذا القطاع بشكل كبير هو إيلاء محافظة درعا مع العهد الجديد قطاع مياه الشرب أولوية قصوى، وتمويله من خلال "حملة أبشري حوران" التنموية التي جمعت تبرعات مالية وخصصت منها اعتمادات لصالح تعزيز مصادر مياه الشرب في مختلف المدن والبلدات التي تحتاج ذلك.

تحسن ملموس

لمس سكان مدينة درعا تحسناً ملحوظاً في كميات المياه الواردة إلى منازلهم منذ حوالي الشهر تقريباً، ولفت عدد منهم لـ"الحرية" إلى أن دور قدوم المياه قصُر كثيراً وبات الجميع يؤمن حاجته، بعد أن كانوا يعانون في ذلك كثيراً خلال الصيف، وحتى كانت تحدث مشاجرات بين سكان البناء الواحد أثناء الدور وبدء الضخ، كما تتكرر الشكاوى المقدمة لمؤسسة المياه مطالبة بتحسين الواقع، وخاصةً أن سعر المتر المكعب الواحد من الصهاريج الجوالة فاق 40 ألف ليرة.

على المنوال نفسه

وحـال عـدد من المدن والبلدات الأخـرى على المنوال نفسه، إذ إنه وبعد حفر وتجهيز الآبار من قبل مؤسسة مياه بتمويل من حملة أبشري حوران، تحسن واقع المياه إلى حدّ ما، وزاد من تحسنه أكثر العامل نفسه، وهو توقف ضخ الآبار الزراعية المخالفة مع حلول الشتاء، حيث زادت غزارة تلك الآبار بنسبة جيدة.

لا يخفى على أحد

وذكر متابعون أن حال الآبار الزراعية المخالفة التي حفرت بالآلاف لا يخفى على أحد، فهي مع حالة الجفاف وقلة الهاطل المطري، تنذر بمخاطر كبيرة بدت منعكساتها تظهر وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث جفت العديد من الينابيع والآبار المخصصة لمياه الشرب كما تراجعت غزارات أخرى، وخلال الصيف الفائت لوحظ أن عدد من تلك الآبار الزراعية المخالفة نفسها قد جف أيضاً، علماً أن محافظة درعا عممت بضرورة وقف الحفر العشوائي المخالف للآبار ومصادرة الحفارات التي تعمل بشكل مخالف، على أمل تكاتف جميع الجهود لردع هذه الظاهرة، وضبط استجرار

الآبار العشوائية المخالفة مع الجفاف وضعف الهاطل عبء كبير على قطاع المياه

الآبار القائمة، وحتى ردم تلك التي حفرت مخالفةً في حرم مصادر مياه الشرب عندما تتاح الظروف الملائمة لذلك.

ازدياد الغزارات

مدير عام مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي بدرعا المهندس رياض المسالمة، أكد لـ"الحرية" أن غزارة ينابيع الأشعري وبالتحديد لصالح مشروعي الثورة المرحلة الأولى والمرحلة الثانية الذين يضخان منها، تحسنت غزارتها بنسبة جيدة، الأمر الذي مكّن من زيادة ساعات الضخ من 7 ساعات إلى 10 ساعات متواصلة لملء الخزان بمحطة الضخ بالمشروعين، كما أن غـزارة آبار مشروع إرواء مدينة درعا ازدادت أيضاً، ومع حفر عدة آبار داعمة وتجهيزها في المشروع الأخير كل ذلك أدى إلى تحسن في وارد المياه لمدينة درعا وتغطية احتياجات أحيائها بالكميات المناسبة وحتى مكن من تقليل زمن الدور المتبع بين الأحياء.

حفر وتجهيز

وأشار المسالمة إلى أنه يتم العمل على حفر وتجهيز العديد من الآبـار بتمويل من حملة أبشري حـوران، التي أخذت ثمارها تظهر بتحسن واقع مياه الشرب على مستوى المحافظة، وقد انتهى مؤخراً حفر بئر في بلدة تل شهاب التي تعاني من نقص مياه الشرب على مدار نحو 10 سنوات، ومن خلال التجربة اتضح نجاح البئر بغزارة 40 متر مكعب بالساعة، وسيتم تجهيزها ووضعها بالاستثمار، كما ستنفذ أعمال حفر بئر ثانية في البلدة ذاتها لتأمين احتياجاتها وحل ضائقة السكان مع المياه.

إنجاز مستمر

كذلك بيّن المسالمة أنه تم الانتهاء من حفر بئر في مساكن جلين بغزارة 30 متر مكعب بالساعة، وسيصار إلى تجهيزها ووضعها بالاستثمار، وجرى تجهيز بئر في بلدة شعارة لصالح بلدة كريم، على أن يتم ربط خط بين البئر والشبكة بطول 3 كم لتخديم السكان، إضافة لتجهيز بئر في بلدة السحيلية وستوضع بالخدمة قريباً، والحال نفسه في بلدة النعيمة حيث تجري الآن أعمال تجهيز بئر في بلدة النعيمة وبئر في بلدة غصم وبئرين اثنتين في بلدة إبطع، وبئرين اثنتين في مدينة الشيخ مسكين وبئر في بلدة المال مع تغذية الثلاث الأخيرة بالطاقة البديلة لضمان الاستدامة في عملية الضخ وتأمين حاجة السكان.

شمول أخرى

كما تمت المباشرة وفق ما ذكر المسالمة بحفر بئر في بلدة العجمي، وأخرى في القنية أوشكت على الانتهاء، وبئر في بلدة جدل، وانتهى حفر بئر في محطة جباب لصالح إرواء بلدة جباب ووضعت بالخدمة، وحالياً بدأت أعمال حفر البئر التاسعة في محطات كحيل التي تغذي كلاً من مدن وبلدات بصرى وغصم ومعربة والسهوة، وذلك بعد أن كان انتهى حفر 8 آبار وجهز منها اثنتان والبقية قيد التجهيز لتوضع بالخدمة جميعها بأقرب وقت ممكن، كما ويجري حفر بئر في بلدة صماد، والبئر الخامسة في تل الجموع لصالح مدينة نوى على أن يتم تجهيزها جميعها بأقرب ما يمكن واستثمارها، وبشكل عام أوضح مدير عام المؤسسة أن ما تم حفره حتى الآن من خلال حملة أبشري والمجتمع المحلي نحو 80 بئراً.

تأهيل محطات

وتطرق المدير العام إلـى الانتهاء من أعمال إعـادة تأهيل وتجهيز محطة ضخ مدينة إزرع بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وصيانة مضختين اثنتين في محطة جباب وإعادة تأهيل أكثر من 40 بئراً في مختلف أنحاء المحافظة من خلال تركيب محركات غاطسة لها، وذلك بتمويل من حملة أبشري حوران، وبشكل عام لا تتوقف أعمال صيانة شبكات المياه وإصلاح الأعطال الطارئة بشكل فوري، بالتوازي مع استمرار حملات قمع مخالفات الاستجرار غير المشروع للمياه، وآخر تلك الحملات كانت في مدن وبلدات درعا وخربة غزالة والحراك وجاسم وغيرها.

أبرزها ينابيع الأشعري.. غزارة المصادر المائية تحسنت بعد توقف ضخ الآبار المخالفة مع حلول الشتاء

يحول القطاع من مجرد خدمة مالية إلى ركيزة فاعلة في دعم الاقتصاد..

حـل مجالس شـركات التأمين قـرار استثنائي في زمن التحديات

الحرية – سامي عيسى

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور عمار يوسف أن قرار وزير المالية محمد يسر برنية، المتعلق بحل مجالس اتحاد شركات التأمين، واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين خطوة استباقية، تُعد من أبرز الإجـراءات الإصلاحية التي يشهدها القطاع المالي السوري، حيث يأتي هذا القرار في إطار وضع إستراتيجية وطنية طموحة وشاملة، تهدف إلى تطوير القطاع والارتقاء بدوره في خدمة الاقتصاد والتنمية خلال السنوات القادمة، كما يُعدّ القرار جـزءاً من سلسلة خطوات هادفة لإصلاح وتطوير منظومة التأمين السورية برمتها.

وهنا يؤكد " يـوسـف" أن هـذه الخطوة الجريئة تأتي مدفوعة بعدة عوامل وأسباب داخلية وخارجية تهدف إلى إحداث نقلات نوعية في القطاع منها :

مواكبة المتغيرات الدولية: مع الإشارات لرفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، يسعى القرار إلى تهيئة القطاع لمرحلة جديدة يمكن أن تشهد زيـادة في حجم السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية.

معالجة الإشكاليات الهيكلية: يهدف الـقـرار إلى معالجة الثغرات التشغيلية وسنوات الإهمال التي أثرت على كفاءة القطاع، من خلال إرسـاء معايير الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد.

نحو قفزة نوعية

وبالعودة الى قرارات حلّ الاتحادات والأهداف التي يسعى لتحقيقها وزير المالية يؤكد " يوسف" أن السياسة الجديدة لقطاع التأمين وفق الإستراتيجية التي رسمها وزير المالية تتضمن مجموعة من الأهـداف يمكن من خلالها تحقيق تحول جذري في هذا القطاع في مقدمتها:

تحقيق قفزة في حجم السوق: السعي لزيادة كبيرة في حجم سوق التأمين السوري من خلال تطوير خدماته ومنتجاته وجذب شرائح جديدة من العملاء.

تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد: إرساء معايير عالمية وأفضل الممارسات السليمة لتعزيز الشفافية والكفاءة في عمل القطاع.

الاستعداد لمرحلة إعادة الإعمار: تطوير منتجات تأمينية مبتكرة تلبي احتياجات مرحلة إعـادة الإعـمـار، مثل تأمين المشاريع الهندسية وتأمين المسؤوليات.

تعزيز دور القطاع في الاقتصاد الوطني: تحويل قطاع التأمين من مجرد خدمة مالية إلى ركيزة فاعلة في دعم الاقتصاد والتنمية المستدامة.

رؤية شاملة

وأضاف يوسف: العمل يتم بتنسيق عملية إعادة هيكلة قطاع التأمين بشكل عام مع خطة موازية لإصلاح نظام التأمين الصحي، ما يعكس نظرة شاملة للمنظومة.

ركائز إصلاحية للتأمين

وحتى نستطيع تنفيذ هـذه الـرؤيـة الاصلاحية لقطاع التأمين، يقول يوسف: لابدّ من توافر مجموعة من الركائز منها على سبيل المثال التحول الرقمي من خلال ربط الأنظمة إلكترونياً وتحسين إدارة البيانات، إلى جانب محاربة الفساد ووضع ضـوابـط مـشـددة للحد من الـهـدر وسـوء الاسـتـخـدام، والأهـم ترشيد الدعم من خـلال تخصيص الخدمات المجانية لمحدودي الدخل مع مشاركة القادرين في التكلفة.

فرصة تاريخية للتحول

ويرى الخبير " يوسف" أن رفع العقوبات الاقتصادية عـن سـوريـا يشكل نقطة تـحـول مـهـمـة لـقـطـاع الـتـأمـيـن، حـيـث يمكن أن تـتـحـقـق مـجـمـوعـة من الفوائد يمكن حصرها بعدة نقاط أساسية منها:

عـودة الشركات العالمية: استئناف العمل مع كبرى شركات إعادة التأمين العالمية مثل Munich Re وSwiss Re، ما يقلل المخاطر المتراكمة ويزيد القدرة على الاكتتاب في المشاريع الكبيرة.

جذب الاستثمارات الأجنبية: تشجيع مساهمة شركات التأمين الأجنبية في السوق السورية، ما يعزز المنافسة وينوع المنتجات.

نقل المعرفة والتقنية: الاستفادة من خبرات وتقنيات الشركات العالمية في إدارة المخاطر وتقييم المطالبات، وفتح المجال لتدريب الكوادر السورية.

تحسين البيئة التشغيلية: تسهيل المعاملات المالية الدولية، بما في ذلك الدفع الإلكتروني وتحويل الأقساط والتعويضات بسلاسة أكبر.

تحديات ومخاطر محتملة

رغم الطموحات الكبيرة التي تحيط بقرار إعادة الهيكلة، فإن الطريق نحو تحقيقها لن يكون خالياً من العوائق وفق رأي "يوسف" فهناك عوائق وصعوبات محتملة نذكر منها على سبيل المثال:

التحدي الزمني: ضيق المهلة (60 يوماً) لإجراء الانتخابات وإعداد الأنظمة الأساسية الجديدة قد يضغط على العملية برمتها.

مخاطر الانتقال: قد تمر الفترة الانتقالية ببعض عدم الاستقرار الإداري أو التشغيلي المؤقت.

السياق الاقتصادي العام: تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد على قدرة القطاع على التوسع وجذب الاستثمارات بالسرعة المأمولة.

التوازن بين الإصـلاح والاستقرار: ضـرورة الحفاظ على استمرارية الخدمات التأمينية للعملاء خـلال فترة التغيير الشامل.

الغاية مستقبل أكثر استقراراً

وهنا خلص الخبير " يوسف" إلى أن قرار حل اتحادات التأمين في سوريا يشكل نقطة تحول إستراتيجية في مسار إصلاح القطاع المالي، إذا نُفذت هذه الخطة بحكمة وشفافية، وبالتوازي مع تحسين البيئة الاقتصادية الكلية، فيمكن لقطاع التأمين السوري أن يتحول من قطاع متضرر من الأزمات إلى قطاع داعم للتنمية، يسهم في إدارة المخاطر وحماية الاستثمارات، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي النجاح في هـذه المعادلة الصعبة مرهون بقدرة جميع الأطراف على التشارك في بناء منظومة جديدة ترتقي بمعايير الأداء وتستعد لتحديات وإفرازات مرحلة إعادة الإعمار والانفتاح الاقتصادي المتوقعة.

التحرير بداية لمرحلة جديدة لإعادة بناء الإنسان والمجتمع

الحرية – إلهام عثمان:

لم يكن "يوم التحرير"، الـذي طـال انتظاره من قبل السوريين، مجرد مناسبة للاحتفال الرسمي بانتهاء حقبة مظلمة وسقوط الطاغية، بل كان يوماً يحمل في طياته تناقضات المشاعر التي طبعت حياة السوريين على مدى سنوات الصراع.

فبينما علت أصوات الفرح في الساحات العامة، كانت هناك أصوات أخرى، خافتة، تردد صدى الذكريات المؤلمة لمن فقدوا أحباءهم، ولم يبق لهم سوى صورهم كشاهد على ثمن الحرية الباهظ.

لكل سوري قصته

وهنا بين المدرب الدولي في التنمية البشرية فادي حمد لـ"الحرية"، أن هذا اليوم الذي يمثل نقطة تحول تاريخية، يكشف عمق الجرح السوري الذي لم يندمل بعد، فلكل سوري قصته الخاصة مع هذا اليوم؛ قصة بطل عائد، أو قصة أم تنتظر عودة ابنها، أو قصة عائلة تشتت شملها بين المنفى والوطن. إضافة إلى أن التحدي الاقتصادي والاجتماعي كان له ثمن باهظ للحرية، وبالتالي فرحة التحرير لا يمكن أن تحجب الواقع الاقتصادي والاجتماعي القاسي الذي ورثته سوريا بعد سنوات الحرب.

رصد التحديات

وهنا أوضـح حمد أن الأرقـام الرسمية وغير الرسمية ترسم صورة قاتمة للتحديات التي تواجه الدولة الجديدة، مشيراً إلى أن تقديرات الاقتصاد السوري تشير، ووفقاً لبعض الدراسات، إلى تكبّد الوطن خسائر تقدر بنحو 800 مليار دولار خلال فترة الحرب، وهو ما يعكس حجم الدمار الهائل في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

وعلى المستوى المعيشي، يعيش نحو 90% من السكان تحت خط الفقر، وتضاعف الفقر المدقع ليصل إلى 66%، في حين تبلغ معدلات البطالة حوالي 25%.

كما شهدت البلاد تدهوراً حاداً في قطاع الطاقة، حيث هوى إنتاج النفط من نحو 400 ألف برميل يومياً قبل عام 2011 إلى حوالي 15 ألف برميل يومياً.

كما نوه حمد بأن خسائر الأفراد والعائلات للممتلكات الخاصة، أدى للمزيد من الفقر والعوز، والعودة إلى البدائية في تأمين الحاجات الأساسية، كما ساهم الفقر في تشتت النسيج الاجتماعي بشكل كبير.

تصدع عميق

من جهته يرى عمر الحسن خبير علم اجتماع، أن التحدي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل النسيج الاجتماعي الـذي تعرض لتصدع عميق، وأن "يوم التحرير هو بداية لمرحلة جديدة من الصراع، لكنه صراع من نوع آخر، صراع لإعادة بناء الإنسان والمجتمع"، وأن سنوات الحرب أدت إلى تفكك بنية الأسرة السورية وتشتت أفرادها بين المحافظات ما أدى إلى اللجوء والنزوح، وهو ما أضعف الروابط الاجتماعية والعائلية.

أثرياء الحرب

كما أن صعود طبقة "أثرياء الحرب" على حساب الطبقة الوسطى التي انهارت، أوجد فجوة طبقية جديدة تهدد السلم الأهلي، والتحدي الأكبر ليس في إعادة بناء الحجر، بل في ترميم الروح السورية وإعادة إنتاج الثقة المفقودة بين مكونات المجتمع وفق رأي حمد.

و يضيف الحسن: إن الهجرة الكبيرة للعقول المتعلمة والشباب أحدثت تغيراً ديمغرافياً كبيراً، ما يضع عبئاً إضافياً على عملية التعافي.

التطلع إلى المستقبل

في الختام ووفق رأي الحسن يبقى "يوم التحرير" في سوريا يوماً معقداً، لا يمكن اختزاله في مشاعر الفرح أو الحزن فقط، إنه يوم يتطلب من السوريين جميعاً، ومن الدولة الجديدة، الاعتراف بمرارة الماضي والعمل بجدية على بناء مستقبل يضمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية.. طريق التعافي طويل وشاق، لكنه يبدأ بالاعتراف بأن الحرية الحقيقية لا تكتمل إلا بكرامة المواطن وازدهار وطنه.

عام على التحرير.. النصر يعيد تشكيل المجتمع السوري

الحرية – نهلة أبو تك

بعد مرور عام على التحرير، تبدو المدن السورية وكأنها تدخل مرحلة جديدة، تختلف جذرياً عن سنوات الحرب، فالتحوّل الحاصل اليوم لم يعد حدثاً سياسياً أو عسكرياً فحسب، بل أصبح واقعاً اجتماعياً واقتصادياً متجسداً على الأرض، يصنعه الناس يومياً بخطوات صغيرة وملموسة.

من حدث سياسي إلى واقع حياتي

في الشوارع والساحات تظهر نتائج التحرير بشكل واضح: حركة أكثر أماناً، فعاليات مجتمعية، أطفال يستعيدون مساحات اللعب، وأسواق تعود تدريجياً إلى نبضها المعتاد.

يؤكد اختصاصيو الاجتماع أن العام الأول بعد التحرير شكّل مرحلة انتقالية بين ذاكرة الحرب وذاكرة الحياة، بدأ الناس يتخلّصون من سلوكيات الخوف مثل الانعزال المفرط وتراجع المبادرات الفردية، لتظهر مؤشرات واضحة: رغبة أكبر في العمل، انفتاح على المشاركة المجتمعية، وظهور مبادرات صغيرة لإصلاح الأحياء ودعم الأسر.

حركة اقتصادية ووعي جديد

على الرغم من الضغوط الاقتصادية، فقد أسهم التحرير في تغيير المزاج العام: الأسواق أكثر نشاطاً، وبرزت مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تعطي أملاً بدورة اقتصادية بسيطة لكنها مستمرة.

يقول الاقتصادي محمد خليل لـ "الحرية": ما تغيّر فعلياً ليس حجم الدخل، بل قدرة الناس على التخطيط، التحرير لم يوجد ثروة، لكنه وفر بيئة تسمح بالتفكير بالغد، لا مجرد النجاة من اليوم.

المحبة والتسامح والشراكة

يرى الخبراء أن الحفاظ على مكاسب التحرير لا تتحقق بالشعارات، بل بتبني قيم مجتمعية جديدة:

– المحبة: لغة إعادة الترميم الاجتماعي، تمنع تصاعد الخلافات وتعيد إنتاج بيئة تتسع للجميع.

– التسامح: شرط أساسي لأي مشروع اقتصادي أو اجتماعي. كما تقول د. منى زيدان: التعافي يبدأ حين نتخلى عن رواسب الحرب داخلنا، لا يمكن بناء مجتمع سليم إذا بقي مثقلاً بمرارات الماضي.

– التعليم: صناعة جيل بلا خوف، تقول المعلمة رباب محمود: المدرسة لم تعد لتدريس المناهج فقط ، بل لغرس لغة جديدة تنهي الخوف وتعلّم قيمة الاختلاف والشراكة.

– إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، والانخراط في الحياة أكثر منها الرياضة.

حيث يشير المـدرب الـرياضـي مهند إبـراهـيـم إلـى أن الـمـلاعـب تعيد صياغة علاقة الشباب بالآخرين، يتعلمون الانضباط والمشاركة كفريق واحـد واحـتـرام الـرأي المختلف.

– العمل المشترك: الأساس في المرحلة المقبلة، ويصبح النصر فعلياً حين تتحول ثقافة التعاون إلى ممارسة يومية، عبر:

مبادرات أهلية في الأحياء.

مشاريع صغيرة قائمة على الشراكة

برامج تربوية، وثقافية ورياضية مشتركة ، والأهـم تفعيل الحـوار المجتمعي في المدارس والمراكز المحلية.

تلك المبادرات، رغم بساطتها، تشكّل العمود الفقري للحفاظ على مكتسبات التحرير ومنع العودة إلى الصراعات.

بداية أسلوب حياة

عام واحـد أظهر قـدرة السوريين على إعادة بناء مجتمعهم، لكن استكمال هذا المسار يتطلب التمسك بقيم واضحة: المـحـبـة، الـتـسـامـح، الـشـراكـة، والعمل المشترك. فالتحرير فتح الصفحة الأولى، وكتابة بقية الفصول مسؤولية الجميع، لتكون الأيـدي متشابكة والـوطـن مكاناً للجميع.

انتهاك الواقع.. من هيمنة الخوارزميات إلى أزمة الحقيقة في العصر الرقمي

الحرية – حسين الإبراهيم

مـاذا يعني انتهاك الـواقـع فـي عصر الوسائط الرقمية؟

مـاهـي خـطـورة الـنـظـر إلـى انـتـهـاك التوقعات كمجرد ظـاهـرة بسيطة في التفاعل؟

هـل نـعـيـش الـيـوم داخـــل فـقـاعـات مصطنعة تحجب الحقيقة الموضوعية؟

أين يكمن دور الصحافة والوعي النقدي في مواجهة هذه الثورة الرقمية؟

لم تعد الوسائط الرقمية مجرد أدوات للتواصل أو تبادل الرسائل، بل تحولت إلى بيئة مـوازيـة تعيد تشكيل إدراك الإنسان للعالم. ولم تعد الخوارزميات مجرد أدوات تنظيمية، بل أصبحت مهندسة وعي خفي يعيد ترتيب الأولـويـات، عبر تضخيم بعض الصور والأخـبـار وإخـفـاء أخـرى، وهنا تولد سـرديـة بديلة أكثر إقـنـاعًـا مـن الحقيقة نفسها. هذا الواقع الجديد لا يكتفي بكسر توقعات المستخدمين، بل يفرض عليهم إدراكًا مختلفًا للعالم، حيث يصبح التحدي الأكبر ليس مواجهة الأخبار الزائفة فقط، بل مواجهة بيئة كاملة تعيد تعريف مفهوم الحقيقة.

مفهوم "انتهاك الواقع" وتوسيع "انتهاك التوقع"

نظرية انتهاك التوقع، التي ظهرت في السبعينيات على يد الباحثة "جودي بورغون"، فسرت طريقة تفاعل الأفراد عندما تُكسر توقعاتهم في سياق التواصل، خصوصًا في المجال غير اللفظي. لكن مع تطور البيئة الرقمية، لم يعد الأمر مقتصرًا على مفاجأة المستخدم بمحتوى غير متوقع، بل أصبح يشمل إعادة بناء الواقع نفسه.

لا تنقل الخوارزميات الواقع كما هو، بل تعيد صياغته عبر ثلاث آليات رئيسية: هي التكرار الذي يحول المفاهيم إلى حقائق

مقبولة. والتضخيم الـذي يعطي بعض الأحداث حجمًا أكبر من حقيقتها. والإخفاء الذي يهمش قضايا أخرى لتبدو وكأنها غير موجودة.

أمثلة من منصات التواصل

فقاعات فيسبوك وتويتر: تعتمد هذه المنصات على خـوارزمـيـات توصية تراقب سلوك المستخدم وتغذي حسابه بمحتوى مشابه لما سبق أن تفاعل معه. النتيجة تكوين "فقاعة المحتوى"، حيث يتعرض المستخدم بشكل متكرر لوجهات نظر متوافقة مع قناعاته السابقة.

تيك توك وصناعة الترندات: يمثل تيك توك نموذجًا أوضح لانتهاك الواقع؛ فخوارزمياته لا تكتفي بعرض المحتوى المتوافق مع اهتمامات المستخدم، بل تصنع ترندات تُفرض على ملايين المستخدمين في وقت واحد. وتكشف الأرقام أن عدد مستخدمي تيك توك تجاوز مليار مستخدم نشط شهريًا، يقضون في المتوسط 95 دقيقة يوميًا على المنصة.

آليات انتهاك الواقع

يعدّ التضخيم المفرط للأخبار والصور من أهم آليات انتهاك الواقع لاسيما عند رفع بعض الأخبار أو الصور إلى واجهة الاهتمام الجماعي عبر إعادة نشرها وتكرارها. وتأتي صناعة الـتـرنـدات وتوجيه النقاش العام في المرتبة الثانية فهي ليست انعكاساً طبيعيًا لتفاعل المستخدمين، بل تُصنع وتُدار عبر خوارزميات تضخم موضوعًا معينًا وتفرضه على ملايين المستخدمين. ومن ثم تقنية التزييف العميق التي تتيح إنتاج صور وفيديوهات تبدو حقيقية لكنها مزيفة. ويؤدي التكرار المستمر لمحتوى معين إلى ترسيخ قيم ومعايير جديدة في الوعي الجمعي، تتحول مع الوقت إلى "معايير طبيعية" يتبناها المجتمع.

الأثر المجتمعي

تتجاوز الآثار مجرد التفاعل الرقمي لتصل إلى جوهر العلاقة بين المواطن والحقيقة. أولها فقدان الثقة في الوسائل الإعلامية والمصادر التقليدية، إذ بات الجمهور يرى أن الأخبار يمكن أن تُصنع وتُضخم أو تُخفى وفق مصالح خوارزمية أو سياسية. يرافق ذلك انتشار ثقافة "ما بعد الحقيقة"، حيث لم يعد معيار الصدق هو ما يحدد قوة الخطاب، بل القدرة على التأثير العاطفي والتكرار.

هذا التحول يهدد التماسك الاجتماعي ويضعف أسس الديمقراطية القائمة على النقاش العقلاني والشفافية. ويؤدي إلى زيادة تقبل المعلومات الزائفة. النتيجة أن القرارات السياسية والاجتماعية باتت معرضة لخطر التضليل الجماعي.

التمييز بين الحقيقة والوهم

من خلال تجربتي الصحفية تبين لي أن الخوارزميات تدفع الصحفي نحو محتوى محدد يعيد تدوير الصور نفسها ويضخم روايات معينة بينما يهمش روايات أخرى. هذا التكرار يخلق بيئة معرفية مغلقة تجعل إدراك الإنسان للواقع انعكاساً لما تختاره له الخوارزميات.

تؤكد تحليلات كبار المفكرين خطورة هذه الظاهرة: حيث أشار هارولد إنيس إلى أن الإعـلام يعيد تشكيل الزمن والسلطة عبر مـا يضخمه أو يخفيه، وحـذر ناعوم تشومسكي من "صناعة القبول" التي تبني موافقة الجماهير على واقـع مصطنع، وأكد كارل بوبر أن المجتمع الحر لا يمكن أن يستمر إذا فقد القدرة على التمييز بين الحقيقة والوهم.

مداخل جديدة للمواجهة

تتطلب مواجهة الظاهرة مداخل جديدة تتجاوز الحلول التقليدية بدءاً بتعزيز الوعي النقدي والتعليم الإعلامي الرقمي وتطوير أدوات علمية وتقنية لتحليل آليات صناعة الواقع الرقمي مـروراً بتعزيز دور الصحافة الاستقصائية والفكر النقدي كخط دفاع أول لكشف التلاعب بالمعلومات وانتهاء بإصدار تشريعات واضحة لضبط عمل الخوارزميات وفرض الشفافية

«من وحـــي التحريـــر»..

اللاذقيـــة تحتفي بالذكرى الأولـى في أمسية أدبية

الحرية – باسمة اسماعيل

شهد اتحاد الكتاب العرب في اللاذقية إقامة ظهيرة أدبية حملت عنوان "من وحي التحرير" احتفاءً بـ الذكرى الأولـى للتحرير، بمشاركة نخبة من شعراء وقصاصي المحافظة، وحضور لجمهور ذواق حمل معه مشاعر الانتصار وتجدد الأمل.

لايقة: الأدب مرآة نبض الناس

وفـي حديث خـاص لـ "الحرية"، أوضـح رئيس اتحاد الكتاب العرب الشاعر ممدوح لايقة، أن المشاركين قدموا نصوصاً تعبر عن نبض الناس، وتفتح آفاق الأمل لبناء وطن تسوده العدالة وتتحقق فيه إنسانية الإنسان وطموحه إلى حياة حرة كريمة.

الحرية تُنتزع ولا تُمنح

وقدمت القاصة والشاعرة حسناء عبد الفتاح كردية

قصيدتها "وردة في خد الياسمين" مؤكدة أن الحرية ليست منحة بل حق يُنتزع بالتضحيات، وأن ذكرى التحرير ستبقى في القلوب وتحوّل الأحزان إلى فرح».

وجاء في قصيدتها:

هذي دمشق ...حديث العرب والعجم
أيقونةُ عشقها طرزته بدمي ومن يكون بأرضِ الشام معتصماً فذاك ركنٌ شديدٌ عالي الهرمِ..

| تفاصيل أكثر على الموقع

سوريا تخطو بثقة من دولة منكوبة إلى سوق ناشئ

يسرى المصري

بدأت تصدح في أفق الاقتصاد السوري سرديات تفاؤلية لا يمكن غض الطرف عنها ونبدأ من تقارير للمصرف المركزي وغرف التجارة والصناعة التي تعزز الثقة المحلية وتستند على اجراءات الحكومة لإعادة بناء القدرات الإنتاجية ومعالجة المصرف المركزي لأزمة السيولة والبدء بتوفير بيانات اقتصادية موثوقة تُبنى عليها السياسات.

وتُعد عودة اللاجئين بُشرى إنسانية واجتماعيه يمكن تحويلها إلى محرك حقيقي للنمو المستدام عبر تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ... فالتعافي الاقتصادي الحقيقي يحتاج إلى أساس أعمق من تحسين المؤشرات النقدية والاتفاقيات الرمزية.

وفي تصريح جميل من نيويورك، أكد حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية مؤخراً في مؤتمر "رويترز نكست" أن اقتصاد البلاد ينمو بوتيرة "أسرع بكثير" من تقديرات البنك الدولي البالغة 1% لعام 2025. وقد استند هذا البيان بشكل أساسي إلى عودة ما يقرب من 1.5 مليون لاجئ إلى البلاد منذ انتهاء الحرب. مما يؤكد على طمأنة المجتمع المالي الدولي وإعادة دمج سوريا في الاقتصاد العالمي.

في قراءة تحليلية لتصريح الحاكم نجد أنه اعتمد بداية على محفز النمو وعودة 1.5 مليون لاجئ ومساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي. بما يتجاوز تقديرات البنك الدولي (1%).

وفيما يتعلق بالاندماج المالي فثمة اتفاقات جديدة مهمة لا يمكن تجاهلها كالاتفاق مع "فيزا" لبناء أنظمة دفع رقمية، ومحادثات مع "ماستركارد" مما يجعل سوريا مركزاً مالياً لمنطقة بلاد الشام.

ومن الأهمية بمكان كان اتخاذ المصرف المركزي قرار يتعلق بالسياسة المالية ويتضمن وقف تمويل البنك المركزي لعجز الموازنة بعد 7 عقود. مما يعزز انضباط المالية العامة.

بشأن البيئة الخارجية من المتوقع رفع "عقوبات قانون قيصر" بالكامل بحلول نهاية 2025. مما يمنح الطمأنة لبنوك المراسلة العالمية للعودة.

المشهد ما يزال يحتاج الى المزيد من العمل والاجتهاد والإدارة بكفاءة والسعي متواصل لوضع البيانات الموثوقة فسوريا قبل التحرير كانت تفتقر إلى بيانات اقتصادية موثوقة مما كان يضعف أساس أي ادعاءات دقيقة حول معدلات النمو. كما أن البنك الدولي كان يؤكد أن البيانات الاقتصادية لسوريا "شحيحة للغاية"، مما كان يجعل التقديرات صعبة.

لكن على الضفة الأخرى نشهد نجاحات وان كانت بقدر ..ونلاحظ انخفاض محدود للتضخم وتحسن سعر الصرف كمؤشرات للتعافي. و تعكس بالضرورة تحسناً في الاستثمارات وانتعاش الإنتاجية مما يمهد لتعافي القاعدة الاقتصادية المستدامة.

وسُجلت تحسينات في البنية التحتية (كزيادة ساعات الكهرباء في المنازل من 4 إلى 10 ساعات يومياً) وإجراءات تخفيف (كخفض أسعار الوقود ورفع الرواتب).

وأيضا لا يمكن تجاهل تحديات مستمرة كعجز الميزان التجاري بسبب ضعف الإنتاج واعتماد البلاد على الاستيراد، ولا تزال الاستثمارات الأجنبية (28 مليار دولار) قيد التنفيذ ومن المتوقع تدفق استثمارات جديدة لتكون بحجم الاحتياجات الضخمة لإعادة الإعمار.

ويواجه القطاع المصرفي عائقاً أساسياً يتمثل في اعداد البيانات الرسمية الدقيقة، مما يحد من قدرة المصارف على تقييم المخاطر وإدارة العمليات بكفاءة.

ويمكن القول أن سوريا بعد التحرير تخطو بثقة من دولة منكوبة إلى سوق ناشئ ..والتوقعات تؤكد زيادة التدفقات المالية والاستثمارية الدولية بما ينعكس على تحسين أوضاع السوريين.

برعاية وزارة الإعلام.. انطلاق المؤتمر البحثي «عام على التحرير.. أفق وتحديات»

العكبر.. من وقاية الخلية إلى دعم صحة الإنسان

الحرية – لوريس عمران

يتزايد الاهتمام العلمي بمادة العكبر أو "البروبوليس" المادة الصمغية الثمينة التي ينتجها ويستخدمها النحل ببراعة لبناء درع واق يحمي خليته، وفي خضم هذا البحث المتنامي عن البدائل الطبيعية، يتوقف المختصون عند التركيبة المعقدة للعكبر، محاولين الكشف عن كامل إمكاناته في دعم صحة الإنسان.

بدوره أشار الدكتور علي إبراهيم اختصاصي بالطب البديل والأعشاب إلى أن العكبر يعد إحدى أقدم المواد الطبيعية التي عرف الإنسان فائدتها منذ أن لاحظ دورها داخل الخلية.

وأوضح من خلال حديثه لصحيفة "الحرية" أن النحل يجمع هذه المادة الصمغية من لحاء الأشجار، ليحولها إلى خط دفاع فعال يحمي بيئته من أي ملوثات أو بكتيريا، ولهذا الدور تحديداً اكتسبت أهميتها العالية على مر العصور.

| تفاصيل أكثر على الموقع

تحفة معمارية عبر العصور الإسلامية

عودة النشاط لحمام نور الدين الشهيد بعد التحرير

| تفاصيل أكثر على الموقع

بنسخته العاشرة..

معرض «نجمة بيت لحم» في حلب يكرّس إبداعات النساء في أيام الميلاد

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن **مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع** | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام **خالد الخلف** | مدير التحرير **يســرى المصري** | أمينـا التحرير **أمين الدريوسي – باسم المحمد**